النظم الزراعية والغذائية في الدول العربية المتأثرة بالحروب والنزاعات (الوضع الراهن ومتطلبات الانعاش والتطوير)

تمهيد:

في ظل التحديات الجسيمة التي تواجه تطوير وتسريع التحول في النظم الزراعية والغذائية في المنطقة العربية، وخاصة في الدول المتأثرة بالحروب والنزاعات والاحتلال، أعدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية هذا التقريرً للوقوف على الوضع الراهن لهذه النظم وتحديد الأضرار التي لحقت بها في الدول المتأثرة بالحروب والنزاعات والاحتلال وخاصة سوريا، اليمن، السودان، لبنان، وفلسطين. كما يهدف التقرير الى التعريف بحجم الاحتياجات الملحة والمبالغ المطلوبة للاستجابة الفورية والإغاثية العاجلة، وتحديد الأولويات اللازمة لمرحلتي التعافي المبكر وإعادة الإعمار للقطاعات الزراعية في تلك الدول.

وبالإضافة لما سبق يهدف التقرير إلى وضع أصحاب القرار في المنطقة العربية من دول ومنظمات اقليمية ودولية وصناديق تنموية أمام صورة شاملة وموثوقة عن التأثيرات السلبية التي خلفتها النزاعات والحروب على النظم الزراعية والغذائية في الدول العربية المتأثرة بالنزاعات والحروب، سواء من حيث تدهور الأراضي الزراعية وانخفاض الإنتاج والانتاجية أو من حيث الاضطرابات التي سببتها في سلاسل التزويد والإمداد واثارها السالبة على الامن الغذائي لتلك الدول الامر الذي سيستلزم من الجميع العمل على تكاتف الجهود لتقديم الدعم المالي والفني اللازم لضمان استدامة الأمن الغذائي وتعزيز صمود المجتمعات الريفية في الدول العربية المتضررة بالحروب والنزاعات.

تقديم:

تُعدّ الزراعة ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول العربية، حيث تسهم بنسب متفاوتة في الاقتصاد الكلي للدول وتوفير فرص العمل والعملة الصعبة والغذاء وتساهم في تعزيز الأمن الغذائي، ورغم التحديات الطبيعية والمناخية والجغرافية والاقتصادية والامنية التي تواجهها القطاعات الزراعية في معظم بلدان الوطن العربي، فأن القطاع الزراعي ما زال يحتفظ بدور حيوي في التنمية الاقتصادية وفي تحقيق الأمن الغذائي.

وفي سعيها نحو تحويل النظم الزراعية والغذائية تواجه المنطقة العربية العديد من التحديات المتعددة الأوجه ومنها تدهور القدرة البيئية على الصمود، الناتج عن عوامل مثل تغير المناخ، وشح المياه، والتلوث، والتحضر غير المنضبط، والتصحر والنزاعات والحروب، والعقوبات الاقتصادية والتجارية مما يؤثر سلباً على التنوع البيولوجي والنظم البيئية البحرية والبرية. وتشكل التفاوتات في الوصول إلى التكنولوجيا، والدخول إلى الأسواق، وتوافر البنية التحتية المناسبة، عقبات إضافية أمام الوصول للتحول المنشود، مما يزيد من الضغوط على تحقيق الأمن الغذائي ويعيق التنمية الريفية وفرص تمكين المرأة والشباب.

وتفرض البيئة الجيوسياسية المتغيرة وعمليات صنع القرار المجزأة تحديات سياسية ومؤسسية إضافية أمام تطوير استراتيجيات إقليمية متماسكة للتعاون في مجالي الزراعة والغذاء. وعليه فان معالجتها بشكل شامل يتطلب وضع وتبني استراتيجيات مترابطة، وتعزيز التعاون، واتباع مناهج شاملة لضمان تحويل النظم الزراعية والغذائية نحو الاستدامة، والمرونة، والمساواة.

ولتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان من الغذاء أصبحت الحاجة لمواجهة التحديات أكثر إلحاحاً، مما يتطلب انتهاج سياسات زراعية متكاملة وبرامج فعالة للتعاون الإقليمي تهدف إلى تسريع تحول نظم الغذاء والزراعة العربية إلى نظم أكثر كفاءة ومرونة وقدرة على الصمود بوجه التحديات، وبما يسهم ايجاباً في تعزيز وزيادة الإنتاج والإنتاجية للمحاصيل الرئيسية، وتحقيق الاستدامة البيئية من خلال تطوير منظومات ري فعّالة، وبرامج دعم تشجع على استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة والأصناف المحسنة والمقاومة للجفاف والأمراض بالتركيز على تبني سياسات تمويل مبتكرة. إضافة الى تبني الابتكار وريادة الأعمال كمنهج أساسي في عمليات التطوير المنشودة.

تتميز المنطقة العربية بتقاليد غذائية فريدة ذات أثر بيئي منخفض وفوائد معترف بها لصحة الإنسان. كما تزخر المنطقة بالتنوع البيولوجي بوجود أنواع بحرية فريدة ونباتات وحيوانات قادرة على

الصمود في فترات الجفاف الطويلة والحرارة العالية. وتدعم الظروف المناخية في المنطقة الأصناف المحلية الدائمة التي تشكل أصولاً للإنتاج والتجارة ضمن النظام الزراعي والغذائي الإقليمي. علاوة على ذلك، يسهم الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة في تسهيل المعاملات الاقتصادية والتجارة في ملتقى العالم العربي ودول شمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي. كما تتواجد أنظمة إنتاج غذائية فريدة في المنطقة تدمج بين الأنشطة الزراعية والثقافية والسياحية، مما يعزز من القيمة الاقتصادية والتنمية المستدامة للمناطق الريفية والنظام الغذائي كما تقدم المنطقة فرصاً واعدة لتطبيق نهج "ترابط المياه-الطاقة-الغذاء-النظام البيئي (WEFE) "لإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام، من خلال دمج وتثمين الروابط بين مكونات هذا المحور.

ان المسارات الوطنية المنشودة لتحول نظم الغذاء في منطقتنا لا تختلف كثيرا عن مسارات تسريع تحول نظم الغذاء نحو الاستدامة المقرة في قمة الأمم المتحدة لنظم الغذاء (UNFSS) في عام 2021 وقمة الأمم المتحدة لنظم الغذاء (UNFSS+2) في عام 2023 والتي تشتمل على ست مسارات للتحول للتعامل تحديداً مع العوامل الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وهي: الصراعات، والتقلبات المناخية والأحداث المناخية المتطرفة، والتباطؤ والتراجع الاقتصادي. وتنحصر في دمج السياسات الإنسانية والتنموية وبناء السلام في المناطق المتأثرة بالصراعات، وتعزيز القدرة على التكيف مع المناخ عبر نظم الأغذية الزراعية، وتعزيز مرونة الفئات الأكثر ضعفاً في مواجهة الأزمات الاقتصادية، وتطوير سلاسل الإمداد الغذائي لخفض تكلفة الأطعمة المغذية، ومعالجة الفقر وعدم المساواة الهيكلية، وتعزيز بيئات الغذاء وتغيير سلوك المستهلكين لتعزيز الأنماط الغذائية الصحية.

وعلى غرار السنوات السابقة،ُتظهر البيانات الواردة في هذا التقرير بأن معدلات انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في المنطقة العربية قد واصلت منحناها التصاعدي وخاصة في الدول التي تعاني من الاضطرابات والنزاعات والحروب، كما تظهر ازدياد أعداد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية نتيجة لنزوح ولجوء أكثر من 32.2 مليون مواطن هربا من النزاعات والحروب. مما يشير بوضوح إلى أن الدول العربية لا تزال تواجه تحديات عديدة في سعيها نحو تحقيق الغاية الأولى من هدف التنمية المستدامة الثاني والمتعلق بكفالة حصول الجميع على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي وميسور التكلفة، والغاية الثانية للهدف نفسه والمتعلقة بإنهاء جميع أشكال سوء التغذية. وكذلك في سعيها نحو تحقيق الغاية الرابعة والمتعلقة بكفالة وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وذلك نتيجة لبطيء التقدم المحرز في تطوير النظم الغذائية وعدم تناسبه مع حجم الاحتياجات والزيادة السكانية وغيرها من التحديات.

وفي ضوء ندرة الموارد الطبيعية في العديد من الدول العربية، لا سيما الأراضي والمياه والتغيرات المناخية وزيادة تواتر الظروف المناخية القاسية والفيضانات الومضية والزلازل، واعتماد القطاع الزراعي في العديد من الدول على نظم الإنتاج التقليدية وقلة استخدام التقنيات الحديثة والأصناف المحسنة وغياب الممارسات الزراعية المستدامة التي من شأنها تحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف. إضافة إلى ضعف هياكل بعض المؤسسات التي من المفترض أن تقوم بتمكين القطاع الخاص للقيام بدوره في التنمية الزراعية؛ فإن المنطقة تبقى غير قادرة إلى حد كبير على إطعام عدد متزايد من السكان بالأغذية المحلية وخاصة في ظل انخفاض الإنتاجية لوحدة المساحة مما يحتم عليها الاعتماد على الاستيراد لتغطية احتياجاتها من المنتجات الغذائية الرئيسية، مما جعلها واحدة من أكبر المناطق في العالم المستوردة الصافية للغذاء. ونتيجة لذلك، أصبحت المنطقة معرضة بشكل متزايد للتأثر بالصدمات في أسواق السلع الاساسية الدولية، ومواجهة حالة خطيرة من عدم اليقين في جانبي العرض والطلب، مما يؤدي إلى تفاقم التحديات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وفي الوقت الذي يتوقع فيه أن يواصل عدد السكان نموه، ستستمر المنطقة في الاعتماد على التجارة والاسواق الدولية ما لم يتم تسريع عمليات تحول النظم الغذائية والزراعية، وهو ما يمثل مصدر قلق كبير لواضعي السياسات في الدول العربية.

معضلة الأمن الغذائي وسط تصاعد النزاعات والحروب في المنطقة العربية:

أثارت النزاعات والحروب مرة أخرى شبح المجاعة، حيث تعمل الحروب والنزاعات على تقويض الحق في الغذاء عبر التدمير والتهجير الممنهج واستخدام التجويع كسلاح، في انتهاك صارخ للحق في الغذاء. كما أنها تزيد من انعدام الأمن الغذائي القائم على النوع الاجتماعي وتفاقم من حدة الفوارق. وقد أدت النزاعات والحروب في المنطقة العربية خلال العقد الأخير إلى أزمات غذائية استثنائية في العديد من الدول العربية وخاصة في فلسطين، واليمن، والسودان وسوريا.

تظهر بيانات أحدث تقرير عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم الذي أصدرته مؤخراً خمس وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة، بان نحو 733 مليون شخص قد عانى من الجوع في العام 2023، وهو ما يعادل واحداً من بين 11 شخصاً في العالم وواحداً من بين 5 أشخاص في أفريقيا، مما يشير بوضوح إلى أن تحقيق هدف القضاء على الجوع بحلول العام 2030 أمر غير قابل للتحقيق من النواحي العملية حيث تراجع العالم 15 عاماً إلى الوراء.

في عام 2023، بلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الحاد في المنطقة العربية نحو 39.4٪، مما يشير إلى زيادة بمقدار 1.1 نقطة مئوية مقارنةً بالعام السابق. إلا أن تصاعد النزاعات

والحروب يوحي بأن هذا الاتجاه التصاعدي قد يستمر مقارنة بمستويات ما قبل جائحة كوفيد-19، حيث وصلت النسبة في دول الأزمات إلى 58.9٪ في عام 2023، مقارنة بـ 27.8٪ في الدول غير المتأثرة بالأزمات، مما يبرز فجوة كبيرة تبلغ 31.1 نقطة مئوية بين المجموعتين. كما يظهر مؤشر الجوع العالمي 2024 بان مؤشر الجوع في المنطقة العربية قد بلغ 13.2% مقارنةً مع 18.3% على المستوى العالمي.[1]

1 Global Hunger Index 2024, Alliance 2015, Deutsche Welthungerhilfe e. V., Concern Worldwide, and Institute for International Law of Peace and Armed Conflict (IFHV)

أهمية الزراعة في تحقيق الاستقرار الغذائي فيما قبل وخلال الأزمات:

يعتبر القطاع الزراعي في المنطقة العربية من أهم القطاعات الداعمة للاقتصاد الوطني، لاعتماده على استثمار الموارد الطبيعية الأرضية والمائية في توفير احتياجات السكان من المنتجات الزراعية الغذائية النباتية والحيوانية، وتوفير احتياجات الصناعات الغذائية والتحويلية من المواد الأولية اللازمة للتصنيع، ويوفر فرص عمل ومصدر رزق للسكان الريفيين اللذين يشكلون نسبة كبيرة من السكان فيها حيث تتراوح نسبة سكان الريف من 31% الى 63% في بعض البلدان العربية.

كما تتراوح نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية بين 5 إلى 25 في المئة في سنوات الأزمة بعد تراجع الصادرات الصناعية. ففي فلسطين، يساهم القطاع الزراعي بنسبة 24% من الصادرات وفي السودان تبلغ نسبة الصادرات الزراعية 90 في المئة من الصادرات غير البترولية وفي سورية 35% من الصادرات الكلية وفي عام 2024 بلغت 28% من الصادرات الكلية.

وتتفاوت نسب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من دولة إلى اخرى ويرجع هذا التفاوت إلى وجود مصادر اخرى تساهم بشكل كبير في الدخل القومي لبعض الدول مثل النفط.

ففي فلسطين، يساهم القطاع الزراعي بنسبة 6.3% من الناتج المحلي وفي لبنان، قبل الأزمة الاقتصادية كان القطاع يغطي 80% من الناتج المحلي في المناطق الزراعية الرئيسية، غير أن الأزمات الأخيرة حدت من قدرته على المساهمة الاقتصادية. أما في سوريا، فان نسبة مساهمة الزراعة في الدخل القومي (بالأسعار الثابتة) قد انخفضت من نحو 27% عام 2000م إلى نحو 15.1% عام 2019م ونحو 12.8 % عام 2022م بسبب الأزمات. وفي اليمن، انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي من 16% عام 2014 إلى 13% عام 2022 م وانخفضت نسبة مساهمة الصناعات الغذائية من 5% عام 2014 إلى ما نسبته 3% عام 2022 م.[2] أما في السودان الذي يمتاز بموارد زراعية ومائية غنية، فإن القطاع الزراعي يسهم بنحو 36% من الناتج القومي ونحو 90% من الصادرات غير البترولية.

كما يوفر القطاع الزراعي فرص عمل مؤثرة للسكان بلغت في فلسطين 13% من القوى العاملة وفي اليمن يعتمد 70 في المئة من السكان على الزراعة كمصدر دخل رئيسي، فإن العمالة في القطاع انخفضت من 24.32% من مجموع القوى العاملة عام 2017 م إلى ما نسبة 22.57% عام 2022 م كما بلغت نسبة العمالة في قطاع التصنيع الغذائي عام 2017 حوالي 10% وانخفضت الى 7% عام

[2] الكتب السنوية للإحصاءات الزراعية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية

2022. أما في سوريا بلغت نسبة العمالة في القطاع الزراعي من مجمل العمالة الوطنية في عام 2019 حوالي 11.4% ارتفعت الى 14.8% عام 2022.

في عام 2022 بلغت قيمة الإنتاج الزراعي في فلسطين حوالي (1960 مليون دولار)، منها 575 مليون دولار في قطاع غزة، كما أشارت بيانات التعداد الزراعي الثاني عام 2021م الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن عدد الحائزين الزراعيين في فلسطين بلغ 138 ألف حائزاً وحائزة، (منهم 113,712 في الضفة الغربية، و24,754 في قطاع غزة)، أما ما يتعلق بالإنتاج الحيواني في فلسطين فقد بلغ عدد الحيازات في الثروة الحيوانية 19,909 بالإضافة إلى 17,516 حيازة حيوانية مختلطة (نباتية حيوانية) ويبلغ عدد رؤوس الضأن 771,168 رأس(أمهات)، وعدد رؤوس الماعز 239,966 رأس(أمهات)، وعدد الأبقار 64,760 (67,760 وتشمل الأمهات والمواليد)، والجمال 1,547 رأس. ويبلغ عدد الدواجن اللاحم حوالي 71 مليون طير والبياض حوالي 3.5 مليون طير. وأعداد خلايا النحل 64,360 خلية، وحوالي نصف مليون طير حبش.

في قطاع غزه تنقسم الحيازات على نحو (13,420 حيازة) حيازة نباتية، و(7,632) حيازة حيوانية، (3,703 حيازة) حيازة مختلطة. وبلغت مساحة المحاصيل الزراعية النباتية في قطاع غزة 116 ألف دونم تشمل 19 ألف دونم محاصيل حقلية، 61 ألف دونم خضار، و36 ألف دونم أشجار بستنة.

وبلغت أعداد الأبقار في قطاع غزة 14,578 رأس (22 ٪ من أعداد الأبقار في فلسطين)، ووصلت أعداد الضأن والماعز في قطاع غزة 66,535 رأس تشكل ما نسبته نحو 7٪ من أعداد الضأن والماعز في فلسطين. أما بالنسبة للدواجن يربى قطاع غزة ما يصل إلى 14 مليون طير من الدواجن اللاحمة سنويا (20٪ من إجمالي الإنتاج في فلسطين)، كما يربى في قطاع غزة ما يصل إلى 566,000 طير من الدجاج البياض.

تعرض القطاع الزراعي في قطاع غزة ومنذ 7 أكتوبر 2023 لأضرار جسيمة نتيجة العدوان حيث تم قطع الماء والكهرباء والوقود، وتم قتل وجرح وتهجير الألاف من المزارعين والمنتجين ومنع المزارعين من الوصول لمزارعهم، ودمر الاحتلال معظم البنى التحتية الزراعية من الآبار الجوفية الزراعية وبرك وآبار جمع المياه. ومنعوا من الوصول الى مزارع الأبقار والأغنام والدواجن وحظائر ومنشآت زراعية متنوعة ومشاتل زراعية ومزارع الاستزراع السمكي وميناء الصيادين ومراكب الصيد البحري والمنشآت الملحقة بسوق السمك ومزارع البستنة الشجرية والدفيئات البلاستيكية والزراعات المكشوفة، كما ودمر الآلات والماكينات والأدوات الزراعية المختلفة وغيرها من الأضرار، وما زال

الاحتلال الإسرائيلي يتحكم بكل ما يتحرك ويدخل ويخرج من قطاع غزة فلا زال يمنع دخول كافة مدخلات الإنتاج الزراعي. هذا بالإضافة إلى تدمير التربة وتدمير آلاف الدونمات الزراعية.

لطالما كان القطاع الزراعي في لبنان أحد أعمدة اقتصاده ومحركاً رئيسياً لسبل العيش الريفية، لا سيما في منطقة سهل البقاع وجنوب لبنان. وعلى الرغم من أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الوطني لم تتجاوز حوالي 4%، إلا أن دوره في المناطق الريفية كان أكثر أهمية، حيث شكّل ما يصل إلى 80% من الناتج المحلي الإجمالي المحلي، وساهم في توظيف حوالي 6% من القوة العاملة الوطنية. وعليه فقد كان هذا القطاع يمثل شبكة أمان حيوية للمجتمعات الريفية، إذ يضمن إنتاج الغذاء، ويوفر فرص العمل، ويحافظ على الاستمرارية الثقافية في بلد يعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية احتياجاته الغذائية.

ويُعدّ سهل البقاع، الذي يُشار إليه غالبًا بـ"سلة خبز لبنان"، مركز الإنتاج الزراعي في البلاد. وتميزت هذه المنطقة الخصبة بإنتاج الحبوب والخضروات والكروم، حيث أنتجت حوالي 70% من عنب لبنان، كما كان سهل البقاع مصدراً رئيسياً للخضروات والبطاطا، مما ساهم في تأمين إمدادات مستمرة لهذه المنتجات الأساسية للأسواق المحلية وأسواق التصدير.

أما جنوب لبنان، فقد تخصص في زراعة المحاصيل ذات القيمة العالية، التي كانت حيوية للاستهلاك المحلي والتصدير وتنتج هذه المنطقة 64% من الحمضيات في لبنان، مثل البرتقال والليمون، والتي كانت ضرورية لأسواق التصدير. واستحوذت منطقتا صور وصيدا على 94% من مزارع الموز في البلاد، وهو محصول نقدي أساسي للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. كما يزرع جنوب لبنان 15% من أشجار الزيتون في البلاد وأكثر من 60% من بساتين الأفوكادو، مما ساهم بشكل كبير في إنتاج زيت الزيتون عالي الجودة وصادرات الفاكهة الطازجة.

كانت تربية الثروة الحيوانية في لبنان ركيزة أساسية أخرى للنظام الزراعي الغذائي، خاصة بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض في مناطق الجنوب وسهل البقاع. فقد اعتمد حوالي 60% من أفقر الأسر الزراعية على الثروة الحيوانية كمصدر رئيسي للرزق. ولعب إنتاج الألبان دوراً مهماً بشكل خاص، حيث شكّل المزارعون الصغار العمود الفقري للسوق غير الرسمي للحليب. وكانت تربية الأغنام والماعز ذات أهمية مماثلة، حيث وفرت اللحوم والحليب والصوف، بالإضافة إلى كونها وسيلة حماية ضد الصدمات الاقتصادية.

أما قطاع مصايد الأسماك في لبنان، ورغم صغر حجمه، فقد كان ضرورياً لاقتصاد المناطق الساحلية. اعتمدت المجتمعات في صور وصيدا على الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط لتأمين معيشتها

واحتياجاتها الغذائية. وقد وفّر هذا القطاع للأسواق المحلية أسماكاً طازجة، ودعم الصناعات الصغيرة لمعالجة الأسماك، مثل منتجات السمك المدخن والمحفوظ. ومع ذلك، كانت مصايد الأسماك تواجه تحديات كبيرة حتى قبل الأزمة الأخيرة، مثل الصيد الجائر، والتلوث، والبنية التحتية القديمة، مما حدّ من إمكانات نمو هذا القطاع.

في اليمن؛ تبلغ المساحة الصالحة للزراعة نحو (1.6) مليون هكتار، والمساحة المزروعة منها (81%)، وتقدر نسبة المساحة المطرية (51%) من إجمالي المساحة المزروعة، وتعتمد مناطق أخرى على ضخ المياه الجوفية أو مجموعة الخزانات والسدود والينابيع المائية وتصل نسبة المساحة المروية منها إلى (49%) من إجمالي المساحة المزروعة [3]. وانخفضت المساحة الصالحة للزراعة عام 2022 الى نحو (1.5) مليون هكتار، والمساحة المزروعة الى نحو (1.2) مليون هكتار، وانخفضت نسبة مساحة الأراضي المطرية من 51% الى 46.3%، ومن الملاحظ أن الحيازات الزراعية تتصف بصغر الحجم حيث لا يزيد متوسط الحيازة الواحدة عن هكتار واحد الأمر الذي يعيق استخدام التكنولوجيا الحديثة في هذا النوع من الحيازات الصغيرة. [4].

خلال الفترة (2015-2023)، انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في اليمن بشكل ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي. فكان القطاع قبل 2015، يسهم بحوالي 20-25 % من الناتج المحلي الإجمالي، لكنه تراجع إلى حوالي 13% في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب الحرب ونقص المدخلات الزراعية وتأثير تغير المناخ وانخفاض الصادرات والاعتماد على الواردات وضعف الاقتصاد المحلي وزيادة معدلات التضخم وانخفاض القدرة الشرائية لدى السكان.

يبلغ كمية الإنتاج من الغذاء في اليمن نحو 30% من اجمالي حجم الغذاء الذي تحتاجها البلاد ويرجع ذلك الانخفاض الى الأثار الكارثية على القطاع الزراعي خصوصا محاصيل الحبوب الأكثر تضرراً من حيث حجم الإنتاج [5]، وبالرغم من ذلك لا تزال الزراعة العمود الفقري لمعظم سبل العيش الريفية في اليمن - يعتمد حوالي73 ٪ من اليمنيين على الزراعة ومصايد الأسماك للحصول على الغذاء والدخل .يشير ارتفاع سعر القمح المنتج محليا مقارنة بالقمح المستورد إلى أن المزارعين اليمنيين يتعرضون للتقويض بسبب تكلفة الأغذية المستوردة، مما يجعل المحاصيل المحلية غير ميسورة التكلفة

[3] المصدر المركز الوطني للمعلومات -رئاسة الجمهورية – الجمهورية اليمنية -https://yemennic.com/sectors/agriculture.
[4] المصدر: المرجع السابق
[5] -Food affordability in conflict-torn Yemen in light of the Ukraine war 2023 - Yemen | ReliefWeb

للسكان المحليين ويقلل من دخل المزارعين وقدرتهم الشرائية [6]. ويقدر الاعتماد على استيراد الحبوب بنسبة 97 ٪ .تشكل المواد الغذائية المستوردة 83٪ من السعرات الحرارية اليومية لليمنيين.

وفي السودان يعتبر القطاع الزراعي القطاع الأكثر تشغيلاً واستيعاباً للسكان وبالتالي فإن تحريكه يؤدي إلى تحريك قطاعات كبيرة من السكان والمجتمعات ويمتد أثره على القطاعات الاقتصادية الأخرى. كما أنه القطاع المنوط به إنتاج الغذاء لتحقيق الأمن الغذائي والاستقرار كون هذا القطاع لا يحتاج لموارد مالية كبيرة لإعماره في هذه المرحلة كما أن دورة راس المال فيه تعد قصيرة وسريعة نسبيا. ويساهم في حل المشاكل الكبرى المتعلقة بتخفيف حدة الفقر والنزاعات ويزيد من معدلات استقرار المجتمعات وصيانة الموارد الطبيعية. ويعمل على ضمان المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمتعلقة بالأمن الغذائي والتطور الزراعي والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية.

تتميز الزراعة في السودان بوفرة الموارد الزراعية وتنوعها. إذ تساوي المساحات القابلة للزراعة بالسودان نحو 10% من المساحات المتاحة على مستوى العالم. وتبلغ المياه المتوفرة من الأمطار نحو 400 مليار متر مكعب ونحو 20 مليار متر مكعب من مياه الأنهار ونحو 10 مليار متر مكعب من المياه الجوفية. تقع في السودان خمس نطاقات مناخية ويتمتع السودان بسطوع الشمس طوال العام في أغلب مساحاته. يمتلك السودان ثروة غابية ضخمة بالإضافة لحزام من أشجار الصمغ العربي يغطي مساحة أكثر من نصف مليون فدان وقطيع قومي به أكثر من 110 مليون رأس من الماشية والضأن والإبل بالإضافة لمراعي طبيعية شاسعة. من السمات العامة للزراعة والثروة الحيوانية بالسودان تقليدية نظم الإنتاج إذ تسود نظم الإنتاج التقليدية وتغطي نحو 60% من المساحات المزروعة بأساليب تقليدية وبدون تقانات زراعية حديثة. نتج عن ذلك إنتاجية متدنية لكل المحاصيل وكذلك الحيوانات. ومن السمات الهامة لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية العائد الضعيف انتاجا وقيمة مما تسبب في عائد ضعيف ونسبة عالية من الفقر للعاملين في القطاع. كذلك نتج من تدني كفاءة استخدام الموارد من ماء وأرض مساهمة ضعيفة للقطاع في تأمين الغذاء والدخل القومي.

يعتبر القطاع الزراعي في سورية من أهم القطاعات الداعمة للاقتصاد الوطني، لاعتماده على استثمار الموارد الطبيعية الأرضية والمائية في توفير احتياجات السكان من المنتجات الزراعية الغذائية النباتية والحيوانية، وتوفير احتياجات الصناعات الغذائية والتحويلية من المواد الأولية اللازمة للتصنيع، ويوفر فرص عمل ومصدر رزق للسكان الريفيين اللذين يشكلون نحو 49%، ولمن يعمل في تداول مستلزمات الإنتاج الزراعي وتداول المنتجات الزراعية الطازجة والمصنعة، وهو المحرك الرئيسي

6 - المصدر السابق

للتجارة الداخلية والخارجية والمالية العامة وتراوحت نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية أكثر من 35% في سنوات الأزمة بعد تراجع الصادرات الصناعية.

تتوزع الأراضي في سوريا ضمن ميزان استعمالات الأراضي إلى أراضي قابلة للزراعة وهي تشكل حوالي 33% من المساحة الاجمالية، وأراضي غير قابلة للزراعة وتضم الأبنية والمرافق والبحيرات والمستنقعات والأراضي الصخرية وتشكل حوالي 20%، وأراضي المروج والمراعي وتشكل حوالي 44%، وأراضي الغابات التي تشكل حوالي 3%.

يتم زراعة نحو 80 نوع نباتي وتربية نحو 20 نوع حيواني، ويصل متوسط إنتاجها بالمتوسط العام إلى 15/مليون طن سنة، ويتوزع الإنتاج الزراعي إلى 83% منتجات نباتية (القمح، الشعير، أعلاف محاصيل وخضار أخرى، أشجار مثمرة وفواكه) و17% منتجات ثروة حيوانية إنتاج (حليب، لحوم مواشي ودواجن وأسماك).

لقد وصلت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 إلى 27% واستقر لسنوات عديدة بين 22-24%، جاء ذلك نتيجة السياسات التي انتهجتها الحكومة في حينه وتوفير مقومات النهوض بالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي والبنى التحتية والخدمات والاعتماد على القطاعات (العام، التعاوني، الخاص، المشترك)، وفي المجال الزراعي تم اعتماد سياسة الدعم الشامل والتي تم إدارتها وتنظيمها من خلال المجلس الزراعي الأعلى الذي يضم كافة الوزارات والاتحادات والنقابات ذات الصلة والذي عمل على وضع خطط استثمارية طموحة لاستصلاح الأراضي الصخرية والجبلية وتحويلها إلى أراضي مستثمرة بزراعة المحاصيل والأشجار المثمرة والحراجية واستصلاح الأراضي في حوض الفرات وإقامة السدود وشبكات الري الحكومية وزيادة المساحات المستثمرة بزراعة المحاصيل الحقلية، مع دعم أجور الاستصلاح وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي كافة بأسعار مدعومة وشراء كامل الإنتاج من مجموعة المحاصيل الاستراتيجية والرئيسية ذات الصلة بالأمن الغذائي بأسعار تشجيعية وضمان تسويقها من المؤسسات الحكومية المختصة، كما قامت بدعم الخدمات المساعدة وعلى رأسها منح القروض الزراعية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل من خلال المصرف الزراعي التعاوني بفوائد مخفضة، وكذلك البحوث العلمية الزراعية التي عملت على تطوير الإنتاج النباتي والحيواني وخاصة في مجال استنباط الأصناف عالية الإنتاجية وتعميمها من خلال المؤسسة العامة لإكثار البذار، والذي ترافق مع تطوير الارشاد الزراعي والتأهيل والتدريب الزراعي الذي تم من خلالها نشر المكننة الزراعية والتقنيات الزراعية وأساليب الزراعة الحديثة.

الزراعة في مفترق طرق: تحديات التعافي والتنمية:

يواجه القطاع الزراعي في الوطن العربي تحديات معقدة ومتداخلة تعرقل تطوره وقدرته على تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة وتتنوع هذه التحديات بين اقتصادية، بيئية، اجتماعية، وتقنية، مما يؤثر على الإنتاجية الزراعية واستدامة الموارد الطبيعية.

تشمل أبرز هذه التحديات ندرة الموارد المائية، وتدهور الأراضي، وتغير المناخ وما ينتج عنه من تقلبات جوية وجفاف وفيضانات، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية الزراعية والتسويقية وتقنيات ما بعد الحصاد. كما أن الأزمات في بعض الدول تسببت في تدمير الأصول الزراعية والبنى التحتية ونهب الموارد، مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية وزيادة الاعتماد على الواردات الغذائية. إلى جانب ذلك، يواجه القطاع تهديدات الأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود، وضعف الاستثمار في البحث العلمي الزراعي والتقنيات الحديثة.

يُعد تفتت الحيازات الزراعية وتشتتها تحدياً رئيسياً يعيق تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، حيث تصبح هذه الحيازات الصغيرة غير قادرة على توفير العائد الاقتصادي الكافي لسكان الريف، مما يدفعهم نحو التحضر أو الاستثمار في قطاعات غير زراعية مثل العقارات. في هذا السياق، تبرز أهمية تعزيز دور التعاونيات الزراعية كحل مستدام لمواجهة هذا التحدي، حيث يمكن للتعاونيات أن تسهم في تجميع الجهود والموارد، وتعزيز الكفاءة الاقتصادية عبر استغلال الأراضي المبعثرة بشكل جماعي، وتوفير الدعم الفني والمالي للمزارعين، بما يضمن زيادة الإنتاجية وتحسين جودة الحياة في المناطق الريفية.

تُعَدّ الأزمات من أبرز التهديدات التي تعيق التنمية الزراعية في العديد من الدول العربية، حيث تسببت هذه الأزمات في تدمير واسع النطاق للبنية التحتية الزراعية، بما في ذلك المزارع، والمعدات، ومرافق البحث الزراعي، والمحاجر البيطرية، والمخازن. كما أدت إلى نزوح أعداد كبيرة من المزارعين، مما عطل الأنشطة الزراعية وأضعف قدرة المجتمعات الريفية على تأمين احتياجاتها الغذائية. إضافة إلى ذلك، فإن الازمات تُفاقم من التحديات البيئية القائمة، مثل تدهور الأراضي والتصحر، نتيجة الاستغلال العشوائي للموارد. كما تسهم في تعطيل سلاسل التوريد المحلية والإقليمية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية.

إن استمرار النزاعات والحروب لا يهدد فقط الأمن الغذائي في الوقت الحالي، بل يضعف أيضاً فرص التعافي الزراعي والتنمية المستدامة على المدى البعيد، مما يتطلب استراتيجيات شاملة لإعادة بناء القطاع ودعمه في مواجهة هذه الأزمات.

يُعَدّ ضعف التنسيق والتخطيط المشترك بين الدول العربية أحد أبرز التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في المنطقة، حيث تحتاج العديد من الدول إلى تطوير آليات فعّالة للتعاون الإقليمي في مجالات الزراعة والأمن الغذائي. هذا النقص في التنسيق يؤدي إلى ازدواجية الجهود وإهدار الموارد، بدلاً من توحيدها لتحقيق أهداف تنموية مشتركة والاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة، مثل تنوع المناخ والموارد الطبيعية، بالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف تبادل المعلومات والخبرات بين الدول يُفاقم من التحديات، مثل مواجهة الآفات الزراعية العابرة للحدود والتغيرات المناخية. ومن جهة أخرى، فإن غياب التنسيق في الأسواق الإقليمية للمنتجات الزراعية يُضعف قدرة الدول العربية على المنافسة دولياً ويؤدي إلى عدم استقرار الأسعار المحلية. إن تعزيز العمل المشترك والتخطيط الإقليمي ضرورة ملحّة لتحقيق استدامة القطاع الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي في العالم العربي.

تُعد التجارة البينية بين الدول العربية أحد التحديات الكبرى التي تواجه تحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية الزراعية في المنطقة. فرغم الموارد الزراعية المتنوعة التي تزخر بها الدول العربية، فإن حجم التبادل التجاري الزراعي لا يزال دون التطلعات، بسبب عدة عوامل منها الحواجز الجمركية وغير الجمركية، واختلاف الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالتجارة، وضعف البنية التحتية اللوجستية للنقل والتخزين. كما أن تذبذب التنسيق بين الدول فيما يخص المواصفات القياسية والمعايير الصحية للمنتجات الزراعية يؤدي إلى تعقيد عمليات التصدير والاستيراد، ويحد من تدفق السلع الزراعية بين الأسواق العربية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد الكبير على الاستيراد من خارج المنطقة لتلبية الاحتياجات الغذائية يفاقم من المشكلة ويضعف قدرة الدول على الاستفادة من مواردها الداخلية.

يُشكل التمويل تحدياً رئيسياً يواجه القطاع الزراعي في مناطق النزاع والحروب، حيث يعاني المزارعون وصغار المنتجين من صعوبة الوصول إلى مصادر التمويل اللازمة لتطوير الإنتاج الزراعي وتبني تقنيات حديثة ومستدامة وتُعتبر تكلفة القروض عائقًا أمام العديد من المزارعين، مما يحدّ من قدرتهم على توسيع نشاطاتهم أو مواجهة التحديات مثل التغيرات المناخية والجفاف. بالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف استراتيجيات التمويل الزراعي على مستوى الدول وضعف الاستثمارات العامة والخاصة في القطاع الزراعي يؤدي إلى تدهور البنية التحتية الزراعية مثل شبكات الري ومرافق التخزين والنقل. ناهيك عن أن ضعف تمويل البحث العلمي الزراعي يؤثر سلباً على تطوير حلول مبتكرة لزيادة الإنتاجية ومواجهة الآفات والتغيرات البيئية وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء صناديق تمويل زراعي ميسّرة، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والإقليمية.

في فلسطين اضافة الى التحديات المذكورة سابقا، تواجه الزراعة في الضفة الغربية تحدي رئيسي يتمثل في قيود الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة الأراضي الزراعية لصالح المستوطنات. وتقييد الوصول إلى الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي الخصبة. واقامة الحواجز الأمنية والجدار الفاصل الذي يعيق حركة المزارعين ونقل المنتجات. وصعوبة التسويق الناجمة عن قلة الأسواق المحلية القادرة على استيعاب الإنتاج الزراعي. وتقييد التصدير للأسواق الخارجية بسبب الاحتلال.

أما في دولة فلسطين - قطاع غزة؛ فإن الحصار المستمر الذي يمنع دخول المعدات الزراعية والمواد الأساسية مثل الأسمدة والمبيدات وكذلك صعوبة تصدير المنتجات الزراعية إلى الأسواق الخارجية. منذ 2007 وجاءت الحرب الاخيرة الذي تجاوزت مدتها 420 يوماً لتاريخه لتضيف إلى متاعب القطاع وما نجم عن الأعمال العدائية مثل تدمير الأراضي الزراعية والمرافق الحيوية مثل البيوت البلاستيكية وآبار المياه وطبعا تدهور الأراضي وعدم القدرة على استغلالها نتيجة الألغام والمخلفات الحربية التي تهدد سلامة المزارعين. وتلوث المياه الجوفية وارتفاع نسبة الملوحة فيها. وحسب التقرير الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتاريخ 30 أيلول 2024 حول التقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية للربع الثاني 2024 تراجع حاد في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بنسبة 32% في ظل الانكماش الحاد في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة خلال الربع الثاني 2024 بنسبة 86% مقارنة مع الربع الثاني المناظر 2023 نتيجة حرب الإبادة والعدوان الغاشم من قبل الاحتلال الإسرائيلي المستمر على فلسطين، رافق ذلك تراجع اقتصاد الضفة الغربية بنسبة 22%. فقد سجلت جميع الأنشطة الاقتصادية تراجعاً حاداً بالقيمة المضافة، حيث سجل نشاط الزراعة والأسماك تراجعاً بنسبة 29% بواقع 11%للضفة الغربية، و93% لقطاع غزة

رغم أهميته، يواجه القطاع الزراعي الغذائي في لبنان تحديات هيكلية تعرقل تطوره وتجعله شديد الحساسية تجاه الصدمات الخارجية. أحد أبرز هذه التحديات هو اعتماد لبنان الكبير على استيراد الغذاء، حيث يتم استيراد نحو 80% من الاحتياجات الغذائية الأساسية، بما في ذلك القمح. هذا الاعتماد المفرط ظهر جلياً أثناء جائحة كوفيد-19 وما تبعها من انهيار اقتصادي، حيث تسببت اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية في نقص كبير بالمواد الغذائية.

التجزئة المفرطة للحيازات الزراعية تمثل تحدياً إضافياً، إذ أن متوسط حجم المزرعة في لبنان أقل من هكتارين. هذه الحيازات الصغيرة تجعل من الصعب تحقيق الكفاءة الإنتاجية أو الاستثمار في التقنيات الزراعية الحديثة، مما دفع العديد من المزارعين للعمل على مستوى الكفاف بالكاد لتلبية احتياجاتهم.

كما أن بنية الري التحتية في لبنان تعدّ عاملاً مؤثراً، إذ أن 40% فقط من الأراضي الزراعية مروية، مما يترك الأغلبية عرضة للاعتماد على الأمطار غير المنتظمة. وتتفاقم هذه المشكلة نتيجة لضعف إدارة الموارد المائية وغياب الاستثمار في أنظمة الري المتطورة، خاصة في ظل تغيرات مناخية متزايدة تؤثر سلباً على الأنماط الزراعية.

أخيراً، يشكل التمويل تحدياً جوهرياً، حيث يفتقر المزارعون الصغار في لبنان إلى الوصول للتمويل الميسر والدعم الحكومي. ومع ارتفاع أسعار الفائدة ونقص العملات الأجنبية بعد أزمة 2019م، أصبحت المدخلات الأساسية مثل البذور والأسمدة والآلات بعيدة المنال، مما قيد الإنتاجية وأضعف مقاومة القطاع للصدمات.

كان الأمن الغذائي في لبنان هشاً بالفعل قبل التصعيد الأخير في الصراعات. بحلول أوائل عام 2024، قدرت التقارير أن نحو 23% من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وفق تصنيف المرحلة الثالثة من مؤشر التصنيف المتكامل للأمن الغذائي (IPC) أو أعلى. شملت الفئات الأكثر ضعفًا اللاجئين السوريين والفلسطينيين الذين يعتمدون بشكل كبير على المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى الأسر اللبنانية ذات الدخل المحدود التي تعاني من التضخم والبطالة. وقد أدت الأزمة الاقتصادية، التي تميزت بارتفاع معدلات التضخم وتدهور سريع في قيمة الليرة اللبنانية، إلى مزيد من الضغط على ميزانيات الأسر، مما أجبر العديد من العائلات على تقليص استهلاك الأطعمة الأساسية والمغذية.

تسببت التصعيدات الأخيرة في الأعمال العدائية الاسرائيلية الغاشمة على لبنان في أضرار جسيمة للقطاع الزراعي في لبنان، مما أدى إلى تدمير واسع النطاق للأراضي الزراعية وإلحاق أضرار كبيرة بإنتاج المحاصيل. كانت المناطق الجنوبية، وخاصة في صور ومرجعيون والنبطية، الأكثر تضرراً من الأزمة، حيث أصبحت آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية غير قابلة للوصول أو دُمرت بالكامل. كما تعرضت منطقة البقاع، التي تُعتبر سلة غذاء البلاد، لاضطرابات، وإن كانت بدرجة أقل. وتشير التقييمات الأولية إلى أن نحو 268 هكتار من الأراضي الزراعية في الجنوب قد تضررت، مع خسائر كبيرة في بساتين الزيتون ومزارع الحمضيات ومزارع الموز.

يتعرض القطاع الزراعي في اليمن لمجموعة من التحديات أو الصعوبات المزمنة ومنها الاثار الكارثية من الحرب ومنها الاثار الناتجة عن التغيرات البيئية والتغيرات الاقتصادية. اضافة إلى التحديات المشتركة للنظم الزراعية في بلدان النزاعات والحروب نجد أن هنالك خصوصية لتحديات مزمنة في اليمن مثل تحدي محدودية الأرض (المساحة الزراعية) وندرة الموارد المائية وهي من الدول الواقعة تحت خط الفقر المائي حيث يتراوح المتوسط السنوي لكمية الأمطار بين 250- 400ملم والاعتماد على أساليب

الإنتاج التقليدية وعدم كفاية وكفاءة الموارد المالية وضعف الكوادر والقوى العاملة المؤهلة وضعف البحوث والإرشاد الزراعي. ناهيك عن تحديات التغيرات المناخية مثل الجفاف المتكرر ونقص المياه والفيضانات المفاجئة، التي تدمر المحاصيل والبنية التحتية، وتزيد من صعوبة الزراعة في بعض المناطق الريفية. وتشير التقارير إلى أن اجزاء كثيرة من اليمن تعرضت لأمطار غزيرة وصفت بالكارثية بدأت الأمطار في أبريل 2024واستمرت حتى سبتمبر، مما تسببت في حدوث تداعيات كبيرة في محافظة حضرموت بسبب هطول الأمطار الغزيرة والفيضانات التي أحدثت اضراراً على الاراضي الزراعية وعلى مخيمات النازحين ويشير تقرير الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، 7 مايو2024 أن 1,335 أسرة نازحة مقيمة في المخيمات الواقعة في مديريات سيئون والمكلا والعبر (قد واجهت عواقب وخيمة .واجهت هذه الأسر أضرارا كاملة أو جزئية في مساكنها والمواد غير الغذائية والإمدادات الغذائية .ولا بد من التدخل العاجل لتوفير الملاجئ الطارئة ومجموعات المواد غير الغذائية ومجموعات المواد الغذائية لهذه الأسر النازحة [7].

كما تعرضت اليمن خلال السنوات الاخيرة لمجموعة من الأثار الاقتصادية على القطاع الزراعي وذلك بسبب مجموعة من العوامل منها كوفيد 19 وما احدثه الجائحة من إغلاق على التنقل وانقطاع سلاسل الامداد وإلى تباطؤ تدفق التحويلات المالية مما أثر سلباً على القدرة على استيراد السلع الأساسية ورفع الأسعار وكذلك تأثر القطاع الزراعي بالتضخم وتدهور العملة المحلية وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج مثل البذور، والأسمدة، والمبيدات، مما جعل من الصعب على المزارعين الاستمرار في زراعة المحاصيل وقد انعكس ذلك أيضاً على القدرة الشرائية للسكان وتعود أسباب التضخم إلى عدة عوامل، منها القيود المفروضة على الواردات، ونقص الإمدادات، وزيادة الطلب على السلع الأساسية بسبب النزوح الداخلي، فضلًا عن ارتفاع أسعار الوقود، الذي يؤثر بشكل مباشر على تكاليف الإنتاج والنقل وبالتالي انخفض الطلب على المنتجات الزراعية وتعرض المزارعين لصعوبات في تسويق منتجاتهم الزراعية، وبالإضافة إلى ما سبق فإن نقص التمويل وصعوبة الوصول اليه أدى الى عجز المزارعين عن تحسين او التوسع في العمل الإنتاجي .

لم يسلم القطاع الزراعي في اليمن من أضرار نتيجة الحرب منذ عام 2015 وحتى 2021 حيث بلغت الاضرار والخسائر التي كشفت عنها وزارة الزراعة والري بلغت 111 مليار و279 مليون و271 ألف دولار وتنوعت الخسائر بشكل مباشر وغير مباشر وبلغت الخسائر المباشرة 7 مليار و477 مليون

[7] المصدر -Yemen: Floods - Apr 2024 | ReliefWeb

و506 ألف و518 دولار بينما بلغت الخسائر غير المباشرة 103 مليار و801 مليون 764 ألف 397 دولار.[8].

في السودان شكل التدمير والنهب للأسواق الرئيسة في اجزاء من السودان وباقي مفردات النظم الزراعية تحدياً كبيراً حيث قدرت خسائر هذا القطاع بحوالي 10 مليار دولار. كما ادى الانفلات الأمني وانعدام الرقابة الحكومية على الصادرات الزراعية تعاظم مناشط التهريب للسلع الزراعية خاصة الماشية والفول السوداني والصمغ العربي وضياع موارد مالية كبيرة على الميزانية العمومية.[9]

أثرت الحرب الدائرة في السودان منذ أبريل 2023 وحتى الآن كثيرا على أداء القطاع الزراعي. فقد تناقصت المساحة المزروعة بالمحاصيل الرئيسة المطرية الى 14 مليون فدان فقط والقمح الى 300 ألف فدان في العام 2024 بينما كانت المساحات قد وصلت الى 40 مليون فدان للمحاصيل المطرية وإلى 600 ألف فدان للقمح في العام 2022 وتراجع إنتاج الحبوب الأساسية (الذرة والدخن والقمح) بنسبة 40% مقارنة بمتوسط الإنتاج في السنوات الخمس الماضية حسب إحصاءات منظمة الفاو.

وصل الأمن الغذائي في السودان مرحلة الخطر ويحتاج إلى جهد كبير من السلطات ومن المنظمات العاملة في المجال. فبحسب أخر تصنيف مرحلي[10] لموقف الأمن الغذائي، فإن أكثر من 17 مليون سوداني يقعون الآن في مراحل الخطر الغذائي (التصنيف الثالث IPC 3) ومرحلة الطوارئ الغذائية (التصنيف الرابع4 IPC) مع وجود خطورة محتملة لوصول بعض المناطق وبعض المواطنين إلى التصنيف الخامس وهى مرحلة المجاعة الكارثي وقد بدأت نذره الآن.

في سوريا لا تختلف التحديات أمام استعادة الزراعة لعافيتها عن ما ذكر انفا فلقد واجه القطاع الزراعي مجموعة من التحديات المزمنة مثل تفتت الحيازات الزراعية وتشتتها إلى حدود أصبح استثمارها لا يحقق ريعية اقتصادية كافية توفر احتياجات سكان الريف لمتطلبات الحياة المتجهة نحو الحياة الحضرية، وتتعدد الأسباب وأهمها تطبيق قواعد الإرث الشرعي وارتفاع الطلب على الأراضي المتاحة للاستثمار الزراعي أو الصناعي أو الخدمي أو السكني والتوجه نحو الاستثمار العقاري في ظل محدودية المشاريع الاستثمارية التي تحقق ريعية أعلى من الاستثمار العقاري. كما ان تراجع الموارد المائية المخصصة

[8] - المصدر: تقرير وزارة الزراعة والري التراكمي حول الاضرار على القطاع الزراعي للفترة 26مارس2015وحتى 26 مارس 2021

[9] AOAD, Sudan Agricultural Sector rehabilitation and recovery initiative, 2024

[10] التصنيف المرحلى المتكامل للأمن الغذائي (Integrated Food Security Phase Classification) هي أداة لتطوير طرق تحليل والمحلية ويصدر الآن فى السودان مرحليا وبمجهود جماعي. , الأمن الغذائي ابتكرته الفاو وتعمل به معظم المنظمات والعالمية والهيئات القومية وتتكون من خمسة مراحل أحسنها المرحلة 1 واسواؤها المرحلة 5 وهى مرحلة المجاعة

للقطاع الزراعي في سوريا وتراجع نوعية المياه لاستخدام دول الجوار لمياه الفرات كأداة متحكمة في نسبة الزراعات المروية في حوض الفرات.

يضاف إلى التحديات امام النظم الزراعية في سوريا ضعف بعض حلقات سلاسل القيمة وخاصة في مجال تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي وتسويق المنتجات الزراعية والتي تؤدي إلى خسارة نسبة من الإنتاج من خلال تراجع المردود وفاقد الإنتاج عند التسويق وخسارة القيمة المضافة على المنتجات الزراعية عند عدم تصنيعها أو توضيبها قبل التسويق. وكذلك اعتماد سياسات الدعم الزراعي الشامل وخاصة للمحاصيل الاستراتيجية والرئيسة وتوجه الفلاحين إلى زراعتها على حساب محاصيل الدورات الزراعية النمطية مما أدى إلى تراجع الخصوبة وتدني المردود من الاستثمار الزراعي،

انتشار النزاع في سوريا عام 2011 أدى إلى خروج مساحات واسعة من الاستثمار الزراعي نتيجة الضرر الكبير الذي لحق بمفردات ومكونات النظم الزراعية وتدمير معظم البنى التحتية الزراعية الأرضية والمائية والموارد الطبيعية من الغابات والمراعي والأسماك. كما أن تطبيق العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب المفروضة على سورية ومن ثم اصدار الولايات المتحدة الأمريكية قانون قيصر والتي تمثلت في محورها الثاني حصار اقتصادي شامل أدى إلى ارتفاع حاد في سعر الصرف خلال الفترة 2019-2023 بأضعاف الزيادة الحاصلة خلال الفترة 2011-2018؛ ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وعدم قدرة بعض الفلاحين على الاستمرار بالإنتاج النباتي والحيواني وضعف القدرة الشرائية لدى الشريحة العظمى من السكان، و تهجير السكان والفلاحين والمزارعين والفنيين الزراعيين من المناطق الريفية داخلياً وخارجياً وتحديات توفير مراكز إيواء لهم واحتياجاتهم الغذائية والحياتية، وما أدت اليه لإعادة توزع الكثافة السكانية في المحافظات وأثرها المباشر على قدرة الخدمات والبنى التحتية على توفير احتياجاتهم والتنافسية على فرص العمل في أماكن إقامتهم الجديدة وندرتها في المناطق الريفية المهجرين منها مع محدودية مصادر دخل وتوفير سبل العيش من خلال الدعم الغذائي المقدم من المنظمات الدولية والجمعيات الأهلية. وتعاظم أثر النزاع نتيجة تداخله مع أزمة كورونا والتغيرات الاقتصادية العالمية والزلزال الذي ضرب البلاد عام 2023 وما أدت اليه من تراجع كبير في مستويات الأمن الغذائي للسكان.

الخسائر في النظم الزراعية جراء النزاعات والحروب:

شهدت النظم الغذائية الزراعية في مناطق النزاعات والحروب تدهوراً كبيراً نتيجة لتصاعد الأعمال العدائية، مما أثر بشكل واسع على الأمن الغذائي وسبل العيش. تعرضت مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية للتدمير أو أصبحت غير صالحة للاستخدام بسبب الحروب والنزاعات المسلحة، مع خسائر فادحة في المحاصيل الموسمية مثل الخضروات والفواكه. واجه المزارعون صعوبات في الوصول إلى حقولهم بسبب النزوح والقيود الأمنية، مما أدى إلى انخفاض حجم المحاصيل وزيادة الاعتماد على الواردات لتلبية الاحتياجات الغذائية.

بالإضافة إلى ذلك، تسبب النزاعات والحروب في تفاقم تدهور التربة وتعطيل شبكات الري والبنية التحتية الزراعية، مما أعاق جهود إعادة الزراعة. كما تأثرت الثروة الحيوانية بشكل كبير، حيث اضطر العديد من المزارعين إلى بيع قطعانهم بأسعار منخفضة أو فقدانها بسبب نقص الموارد والرعاية.

وتعرضت مصايد الأسماك لتأثيرات مشابهة، حيث أدى تدمير الموانئ والبنية التحتية إلى تعطيل الأنشطة الساحلية وتقييد الوصول إلى مصادر الدخل الرئيسية للمجتمعات المحلية. في الوقت نفسه، أدت الأضرار التي لحقت بشبكات النقل والتخزين إلى تعطيل سلاسل التوريد، مما تسبب في تقلب الأسعار وزيادة الضغط على الأسواق الغذائية المحلية.

وأدى النزوح الجماعي إلى تأثيرات متتالية على الإنتاج الزراعي، حيث تُركت الحقول دون عناية والمحاصيل دون حصاد. كما تسببت النزاعات حول ملكية الأراضي في بعض المناطق في تعقيد عملية التعافي الزراعي. ونتيجة لذلك، تفاقم انعدام الأمن الغذائي، مما دفع أعداداً كبيرة من السكان إلى مستويات الأزمة، مع ارتفاع ملحوظ في معدلات سوء التغذية بين الأطفال والنساء الحوامل.

إن تدمير النظم الغذائية الزراعية لا يمثل فقط خسائر اقتصادية كبيرة، بل يشكل أيضاً تهديداً للأمن الغذائي والصحي، مما يتطلب استجابة إنسانية عاجلة واستراتيجيات طويلة الأمد لإعادة بناء هذا القطاع الحيوي.

الازمات في فلسطين ولبنان وسوريا واليمن أثرت بشكل كبير على النظم الزراعية في كل من مصر والأردن، حيث يتجلى التأثير من خلال اضطرابات في التجارة، وزيادة تكاليف استيراد المواد الغذائية، وتحديات في إدارة الموارد المائية.

في مصر، أدت هذه الازمات إلى تفاقم الاعتماد على استيراد الحبوب، خاصة القمح، الذي شهد ارتفاعاً في أسعاره نتيجة اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية. كما أثرت الأزمات على القطاع الزراعي المحلي من خلال ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية مثل الأسمدة والبذور، ما قلل من إنتاجية الزراعة وأجبر البلاد على الاعتماد بشكل أكبر على الواردات. مصر، التي تعاني بالفعل من محدودية الأراضي الصالحة للزراعة واعتمادها على مياه النيل، أصبحت أكثر عرضة لآثار الصدمات الإقليمية، مما زاد من الضغوط على الأمن الغذائي والاحتياطي النقدي، خاصة مع ارتفاع التضخم العالمي[11]

أما في الأردن، فإن قربه الجغرافي من مناطق الازمات، إضافة إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين، وخصوصاً من سوريا، زاد من استنزاف الموارد الزراعية والمائية المحدودة في البلاد. أدت اضطرابات التجارة إلى زيادة تكلفة المدخلات الزراعية، ما أثر على كفاءة القطاع الزراعي المحلي. كما أدى انخفاض الإنتاج الزراعي في دول الجوار إلى زيادة اعتماد الأردن على استيراد المواد الغذائية، مما جعله أكثر تأثراً بتقلبات الأسعار العالمية

ألحق الاحتلال الإسرائيلي بالقطاع الزراعي في قطاع غزة، خسائر فادحة نتيجة حربه الشرسة، محدثاً خسائر يوميه كبيرة في الإنتاج الزراعي (بيان صحفي-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023)، هذه الخسائر جاءت نتيجة تعطل وتوقف الإنتاج بسبب العدوان المستمر من تجريف وقصف وتدمير. واغلق الاحتلال مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية على طول حدود غزه والتي تعتبر الأراضي المستغلة للممارسات الزراعية. والخسائر في القطاع الزراعي تزداد يومياً بشكل ملحوظ عند احتساب الدمار الواقع على قيمة الأصول والممتلكات الزراعية وتجريف المساحات الزراعية، الأمر الذي يرفع من إجمالي مجموع الخسائر.

ولم يسلم قطاع الصيد البحري في قطاع غزة من العدوان الإسرائيلي بل كان أول ما أقدم الاحتلال الإسرائيلي على محوه وتدميره، ويُعيل قطاع الصيد البحري أكثر من 5000 عائلة تعيش على هذه المهنة، حيث أن معظم الصيادين يتواجدون في محافظة غزة والشمال، وبلغ معدل الإنتاج من قطاع الصيد البحري سنوياً نحو 4600 طن من الأسماك، بحسب تقارير وزارة الزراعة، وتوقف الإنتاج والصيد بالكامل وتعرض قطاع الصيد للدمار الشامل، حيث كان هدفاً اساسياً ضمن أهداف الاحتلال. وتشير التقارير الأممية والصادرة عن (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – أيلول،2024) إلى أن مدينة غزة وحدها شهدت تدمير 98% من قطاع الصيد، بما في ذلك تدمير ميناء غزة وأكثر من 3500 قارب صيد بمختلف

[11] Expected socioeconomic impacts of the Gaza war on neighbouring countries in the Arab region

الأحجام نتيجة القصف المباشر والتدمير الممنهج. أمّا في رفح ودير البلح، فقد تم تدمير أكثر من 70% من قطاع الصيد، بتدمير أكثر من 600 قارب.

وقطاع الثروة الحيوانية لم يكن بمعزل عن العدوان وحرب الإبادة فتعرض لتدمير وأضرار جسيمة، طالت قطاع الدواجن اللاحم والبياض والحبش بشكل كامل بفعل القصف المباشر أو بسبب ندرة الأعلاف والاستهلاك من قبل المواطنين المرتفع الناجم عن الجوع وعدم توفر الامكانية لتوفير بيض التفريخ وبدء مراحل انتاج أخرى، فوفق تقارير وزارة الزراعة للعام 2022 كان هناك اكتفاء ذاتي باللحوم البيضاء من الدواجن وكذلك بيض المائدة، حيث كانت محافظة خان يونس تساهم بنسبة 26% من إجمالي أعداد الدواجن في قطاع غزه، ومحافظات شمال قطاع غزة ساهمت بحصة تقدر بنحو 25% من إجمالي أعداد الدواجن في القطاع ، مع الإشارة إلى أن أكثر من 60% من أعداد الأبقار والضأن والماعز التي تربى في قطاع غزة تُستخدم لإنتاج اللحوم الحمراء.

يمكن القول أن القطاع الزراعي في غزة، بمساحته الزراعية التي تُقدر بحوالي 116 ألف دونم، والذي يقع أكثر من 60% منه في مناطق وسط القطاع وشماله، كان دائماً الركيزة الأساسية لصمود الغزيين. وعلى مدار أكثر من 16 عاماً من الحصار، استمر هذا القطاع بتزويد سكان قطاع غزه بالخضار والمحاصيل الأساسية، ليصبح القطاع الرئيسي لتشغيل الاف العمال، ومصدر أكثر من 45% من الغذاء لسكان القطاع.

ووفقا لتقديرات وزارة الزراعة الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد بلغت قيمة الخسائر الزراعية المباشرة في قطاع غزة حوالي 2 مليار دولار امريكي علماً بان هذه الاضرار متغيرة بسبب استمرار الحرب المدمرة.

في الضفة الغربية، يمارس الاحتلال ومستوطنيه، انتهاكات تسببت في تكبيد الاقتصاد الفلسطيني خسائر كبيرة ألقت بظلالها على القطاع الزراعي بشكل خاص، ولقد ساهمت هذه الانتهاكات في تقييد حرية المزارعين في الوصول الآمن لأراضيهم ومنعهم من جني محاصيلهم وأصبح المزارع مهددا اقتصاديا، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر لدى المزارعين الفلسطينيين. وزادت هذه الممارسات بحيث أصبحت تهدد حياة المزارعين وتقضي على مصدر رزقهم. لم تقف هذه الممارسات عند هذا الحد، بل طالت الاستيلاء على الأراضي وضمها للمستوطنات، وعلى سبيل المثال لا الحصر فان وزارة الزراعة رصدت حرق وقلع الأشجار وسلب الثمار، ولازال الاحتلال ومستوطنيه يمارسون هذه السياسة التي زادت في موسم قطف الزيتون الحالي وأصبحت عدوانية بشكل كبير استخدم فيها العنف الجسدي بحيث استشهد وجرح واعتقل بعض المزارعين اثناء قطافهم للزيتون.

جدول (1) قيمة الأضرار الزراعية المباشرة وعدد المزارعين المتضررين في محافظات الضفة الغربية منذ السابع من أكتوبر 2023 وحتى أكتوبر 2024، (وزارة الزراعة ،2024)

	المحافظة	المجموع – دولار	عدد المزارعين
1	اريحا	744,550	91
2	الخليل	926,586	193
3	القدس	3,937,926	325
4	بيت لحم	4,976,322	377
5	جنين	3,177,174	1058
6	رام الله	14,922,829	331
7	سلفيت	3,346,240	1750
8	طوباس	1,503,493	46
9	طولكرم	15,427,559	2073
10	قلقيلية	5,521,546	525
11	نابلس	9,291,986	64
12	يطا	2,732,319	415
13	جنوب الخليل – دورا	6,022,655	162
14	شمال الخليل – حلحول	3,686,249	271
	المجموع الكلي للأضرار	76,218,022	8218

ووفقا للبيانات الموثقة لدى وزارة الزراعة في فلسطين فإن قيمة الأضرار الزراعية المباشرة التي لحقت بالقطاع الزراعي جراء الانتهاكات الإسرائيلية منذ عام 2010 لغاية السابع من أكتوبر 2023 بلغت 122 مليون دولار، أما الأضرار الزراعية المباشرة التي لحقت بالقطاع الزراعي منذ السابع من أكتوبر 2023 فهناك تصاعداً ملحوظاً في وتيرة وعدد الانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال والمستوطنين، حيث بلغ عدد المزارعين المتضررين في كافة محافظات الضفة الغربية 8218 مزارع وبلغت قيمة الأضرار الزراعية المباشرة حوالي 76 مليون دولار امريكي، وقد شملت هذه الأضرار حرق وتكسير واقتلاع أشجار الزيتون وسرقة ثمار الزيتون ومنع المزارعين من الوصول إلى حقولهم لقطف ثمار الزيتون، كما شملت اعتداءات الاحتلال جميع القطاعات الزراعية وخاصة مصادر المياه ومصادرة الآليات والمعدات الزراعية وتجريف الأراضي والطرق الزراعية وسرقة وقتل الأغنام، علماً بأن هذه البيانات والأرقام متغيرة بسبب استمرار الانتهاكات والاعتداءات من قبل الاحتلال وقطعان المستوطنين.

تجسد تأثير الحرب على النظم الغذائية الزراعية في لبنان في تدمير الأراضي الزراعية وفقدان المحاصيل والتأثير على المحاصيل الموسمية وتدهور التربة وتحديات إعادة الزراعة وايضا تأثير الحرب على الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية ونظم الري والاضطرابات في الأسواق وتقلب الأسعار واضطراب سلسلة إمداد القمح ولا ننسى النزوح وتأثيره على الإنتاج الزراعي.

إن تصاعد الأعمال العدائية في الآونة الأخيرة أثر بشكل كبير على القطاع الزراعي في لبنان، حيث تعرضت مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية للدمار، مما تسبب في خسائر فادحة في الإنتاج الزراعي. المناطق الجنوبية، وخاصة صور، مرجعيون، والنبطية، تحملت العبء الأكبر من الصراع، حيث أصبحت آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية غير صالحة أو مدمرة تماماً. كما تعرضت منطقة البقاع، التي تعد سلة غذاء البلاد، إلى اضطرابات ولكن بدرجة أقل.

تشير التقييمات الأولية إلى أن حوالي 268 هكتاراً من الأراضي الزراعية في جنوب لبنان تضررت، مع تسجيل خسائر كبيرة في مزارع الزيتون، وبساتين الحمضيات، ومزارع الموز. على سبيل المثال، أدت العدوان إلى تدمير أكثر من 1,170 دونماً من مزارع الزيتون و650 دونماً من حقول القمح في جنوب لبنان، مما تسبب في خسائر تقدر بـ58 مليون دولار. كما تضررت المحاصيل الموسمية مثل الخضروات والفواكه التي تعتمد على الحصاد في الوقت المناسب بشدة، حيث منع العديد من المزارعين من الوصول إلى حقولهم بسبب استمرار الحرب. أدى هذا الوضع إلى انخفاض كميات المحاصيل المحصودة وزيادة الاعتماد على الواردات لتلبية الطلب المحلي على الغذاء. فاقم الدمار أيضاً من تدهور التربة في المناطق التي تعرضت للقصف، مما جعل بعض الأراضي غير صالحة للزراعة في الأجل القصير. ويواجه المزارعون في المناطق المتضررة تحديات في إعادة الزراعة بسبب تدمير البنية التحتية للري وارتفاع تكاليف مستلزمات الزراعة مثل البذور والأسمدة، مما يعوق جهود التعافي.

تأثر مربو الثروة الحيوانية بشكل كبير نتيجة الحرب في لبنان. أجبرت عمليات نزوح المجتمعات الريفية العديد من المزارعين على التخلي عن قطعانهم، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الوفيات بين الحيوانات بسبب نقص الرعاية، الغذاء، والخدمات البيطرية. في مناطق مثل مرجعيون وحاصبيا، أفاد المزارعون بإجراء عمليات بيع اضطرارية للثروة الحيوانية بأسعار منخفضة للغاية لتجنب الخسائر الكاملة. كما أدى فقدان الوصول إلى مراعي الأراضي ومصادر المياه إلى تدهور صحة القطعان، مما أثر على إنتاج الحليب واللحوم. كما واجهت مصايد الأسماك على طول الساحل الجنوبي للبنان اضطرابات شديدة. العدوان قيّد الوصول إلى مناطق صيد رئيسية، خاصة في صور وصيدا، حيث تتركز العديد من العمليات الصغيرة. دُمرت الموانئ والبنية التحتية للصيد، مما قيد قدرة القطاع على التعافي وترك المجتمعات الساحلية دون مصدر دخل. انخفضت كميات الأسماك المتوفرة في الأسواق المحلية بشكل كبير، مما زاد الاعتماد على الواردات مرتفعة التكلفة.

تسبب العدوان بأضرار جسيمة للبنية التحتية الزراعية اللبنانية، بما في ذلك شبكات الري، مرافق التخزين، وطرق النقل. في الجنوب، تعرضت قنوات الري، المضخات الآلية، والأنظمة التي تعمل بالطاقة

الشمسية للتدمير الجزئي أو الكلي، مما حرم العديد من المزارعين من المياه اللازمة لمحاصيلهم. وتُقدر الأضرار المتعلقة بالري بأكثر من 72 مليون دولار، بينما تعرقل جهود التعافي بسبب استمرار حالة عدم الاستقرار ونقص التمويل.

كما تأثرت مرافق تخزين المحاصيل والمدخلات الزراعية في لبنان، مما أدى إلى خسائر ما بعد الحصاد ونقص في المواد الأساسية مثل الأسمدة والمبيدات. أفاد المزارعون في المناطق المتضررة بفقدان مخزونات البذور الضرورية لإعادة الزراعة في الموسم المقبل. بالإضافة إلى ذلك، أدى الضرر الذي لحق بالطرق والجسور إلى تعطيل سلاسل التوريد، مما صعب على المزارعين نقل منتجاتهم إلى الأسواق أو الحصول على المدخلات الأساسية وتسبب العدوان في تعطيل الأسواق الغذائية الهشة في لبنان، مما أدى إلى تقلبات كبيرة في الأسعار وتقليل فعالية السوق. المناطق الجنوبية، التي تأثرت بشدة بالعدوان، شهدت إغلاق العديد من الأسواق وانخفاض توفر السلع الأساسية. ووفقًا لتقييم حديث، فإن 39% فقط من المحال التجارية في جنوب لبنان لا تزال تعمل، مقارنةً بأكثر من 90% في المناطق الشمالية وسهل البقاع. هذا التفاوت أدى إلى نقص غذائي محلي وزيادة في الأسعار في المناطق المتضررة. وتأثرت سلسلة توريد القمح بشكل كبير، إذ يعتمد لبنان بشكل كبير على استيراد القمح، وأدى العدوان إلى تعطيل عمليات التوريد للمطاحن والأسواق الرئيسية. بينما تستمر بعض الشحنات في الوصول إلى ميناء بيروت، فإن التحديات اللوجستية تعيق توزيع القمح إلى المناطق الجنوبية التي تحتاج إليه بشدة. وتشير التقديرات إلى أن مخزون القمح الحالي يكفي لمدة شهرين فقط، مما يثير مخاوف من احتمالية حدوث نقص في الخبز.

نزح أكثر من مليون شخص نتيجة العدوان في لبنان، مما تسبب في تأثيرات متتالية على الإنتاج الزراعي. المزارعون والعمال الزراعيون الذين فروا من منازلهم تركوا المحاصيل دون حصاد والحقول دون عناية، مما أدى إلى خسائر كبيرة. الكثير من هؤلاء النازحين كانوا يعيشون في ظروف هشة بالفعل، وزيادة صعوبة الوصول إلى أراضيهم فاقمت من معاناتهم. في بعض المناطق، أدى النزوح أيضاً إلى نزاعات حول ملكية واستخدام الأراضي، مما يعقد جهود التعافي الزراعي..

لم يسلم القطاع الزراعي في اليمن من أضرار نتيجة الحرب منذ عام 2015 وحتى 2021 حيث بلغت الاضرار والخسائر التي كشفت عنها وزارة الزراعة والري بلغت 111 مليار و279 مليون و271 ألف دولار وتنوعت الخسائر بشكل مباشر وغير مباشر وبلغت الخسائر المباشرة 7 مليار و477 مليون و506 ألف و518 دولار بينما بلغت الخسائر غير المباشرة 103 مليار و801 مليون 764 ألف 397 دولار.

جدول (2) يبين تفاصيل اجمالي الخسائر على القطاع الزراعي اليمني [12].

	الاضرار المباشرة وغير المباشرة		
	أولا الاضرار المباشرة		
	بيان الضرر	**العدد/ الكمية**	**التكلفة التقديرية بالدولار**
1	الاضرار في المباني والمنشأة والجمعيات الزراعية والمنشأة المائية والأسواق الزراعية ومراكز الصادرات والمستودعات والمخازن (تدمير كلي)	2,928	1,460,767,983
2	الاضرار المباشرة في قنوات الري التقليدية	9,017	48,973,716
3	الاضرار الجزئية في المباني والمنشأة	200	104,275,767
4	الأضرار في الآليات والمعدلات والمستلزمات الزراعية	3,213	187,378,406
5	الاضرار في انابيب نقل المياه وشبكات الري الحديث	802,302	67,580,900
6	الاضرار في المحاصيل الزراعية	82,519	3,161,512,980
7	الاضرار في الأراضي الزراعية	783,690	1,880,856,210
8	الاضرار في بيوت الزراعة المحمية والمشاتل الإنتاجية	7,565	64,719,700
9	الاضرار في الثروة الحيوانية	408,647	370,294,626
10	الاضرار في نحل العسل	69,927	8,041,605
11	الاضرار في قطاع الدواجن	302	123,104,625
	الإجمالي	2,170,310	7,477,506,518
	ثانياً الاضرار غير المباشرة		
1	الأضرار في الإنتاج الزراعي النباتي	1037772	21,765,339,271
2	الاضرار في بيوت الزراع المحمية والمشاتل الإنتاجية	40592	2,605,460,801
3	الاضرار في الثروة الحيوانية ومنتجاتها	3040255	3,923,989,573
4	الاضرار في نحل العسل	323270	361,268,031
5	الاضرار في قطاع الدواجن	2759147	788,174,650
6	الاضرار في الجمعيات والأسواق والمستودعات ومراكز التصدير والمحلات التجارية	163	65,763,072

[12] - المصدر: تقرير وزارة الزراعة والري التراكمي حول الاضرار على القطاع الزراعي للفترة 26مارس2015وحتى 26 مارس 2021

	الاضرار المباشرة وغير المباشرة		
7	الاضرار في المعدات والمستلزمات الزراعية	805267	2,142,115,046
8	الاضرار في الجهات الزراعية التابعة للوزارة	33	2,472,220,087
9	الخسائر الأولية للعاملين في الإنتاج الزراعي	7536000	34,360,252,000
10	الاضرار في التصدير والتبادل السلعي والناتج المحلي الإجمالي	منوع	12,977,836,120
11	الاضرار في الموارد الطبيعية والبيئة	132100	22,339,345,746
	الإجمالي	15674599	103,801,764,397
	اجمالي الاضرار المباشرة وغير المباشرة		111,279,270,915

من البيانات الواردة في الجدول يتبين لنا مدى التدمير الذي حدث للبنية التحتية الزراعية منذ عام 2015 وحتى كتابة التقرير حيث أسفر ذلك عن تدمير العديد من المزارع، والحقول، والمنشآت الزراعية، بما في ذلك أنظمة الري والخزانات، مما أدى إلى تقليص الإنتاج الزراعي والاضطرابات في سلاسل التوريد وصعوبة في نقل المنتجات الزراعية، ونتيجة لذلك فقد أجبر الملايين من المزارعين على النزوح من مناطقهم، مما أدى إلى ترك الأراضي دون زراعة، وفقدانهم لمصدر رزقهم الأساسي.

تكبد القطاع الزراعي في السودان خسائر جسيمة بسبب الحرب فبالإضافة للأرواح الغالية التي فقدت فقد تم تدمير ونهب الأصول الرأسمالية من مزارع وأبقار ودواجن ومعدات ميكانيكية ومعدات ري وتم تخريب المعمل المركزي للبحوث البيطرية بالخرطوم ونيالا وهو المصدر الرئيس لإنتاج اللقاحات البيطرية ودمرت معظم المحاجر والمسالخ البيطرية كما دمرت كليات العلوم البيطرية ومعاملها بولايات الخرطوم وجنوب دارفور ونفقت وذبحت كل حيوانات البحوث وتم تخريب محطات البحوث الزراعية بود مدني والخرطوم ودمرت وحدة الموارد الوراثية التابعة لهيئة البحوث الزراعية بود مدني وبنك الجينات الرئيس الذي يضم أكثر من 15 ألف مورد وراثي للمحاصيل الزراعية وتم نهب مخازن المدخلات من بذور وكيماويات بالإضافة إلى تدمير المنتجات الزراعية بمواعين التخزين الجافة والمبردة للقطاع الخاص.

تم تدمير ونهب كل الاسواق الرئيسة في الخرطوم والجزيرة (عدا المناقل) وجزء من ولاية سنار، والجنينة ونيالا و زالنجى، وتم فيها تدمير الشركات الكبري والصغرى والمولات والبنوك في الخرطوم وفي ولايات الجزيرة وغرب وجنوب دارفور، ونهبت الجرارات والمعدات الزراعية كما تم تدمير مزارع الدواجن والألبان ومزارع البرسيم والاعلاف وجنان الفاكهة والخضر في الخرطوم والجزيرة و مطاحن

الغلال ومصانع الأعلاف ومصانع المواد الغذائية والمخازن الجافة والمبردة. نتيجة لكل ذلك فقد انعدم الأمن والاستقرار في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وتدنت أنشطته لمستوى مريع حيث قدرت خسائر هذا القطاع بحوالي 10 مليار دولار، بسبب الانفلات الأمني وانعدام الرقابة الحكومية على الصادرات الزراعية تعاظمت مناشط التهريب للسلع الزراعية خاصة الماشية والفول السوداني والصمغ العربي وضاعت موارد مالية عظيمة على الخزينة العامة.

أثرت الحرب الدائرة منذ أبريل 2023 وحتى الآن كثيرا على أداء القطاع الزراعي. فقد تناقصت المساحة المزروعة بالمحاصيل الرئيسة المطرية إلى 14 مليون فدان فقط والقمح الى 300 ألف فدان في العام 2024 بينما كانت المساحات قد وصلت الى 40 مليون فدان للمحاصيل المطرية والى 600 ألف فدان للقمح في العام 2022 وتراجع إنتاج الحبوب الأساسية (الذرة والدخن والقمح) بنسبة 40% مقارنة بمتوسط الإنتاج في السنوات الخمس الماضية حسب إحصاءات منظمة الفاو.

ينذر ذلك بالنقص الشديد في الإنتاج والتخوف من انعدام الأمن الغذائي والحاجة الشديدة للجوء الى الاستيراد مع صعوبة تنفيذه في ظل الظروف الحالية ويبقى خيار المعونات الخارجية مفتوحا مع سلبياته الكثيرة.

وصل الأمن الغذائي للبلاد مرحلة الخطر ويحتاج إلى جهد كبير من السلطات ومن المنظمات العاملة في المجال. فبحسب أخر تصنيف مرحلي[13] لموقف الأمن الغذائي، فإن أكثر من 17 مليون سوداني يقعون الآن في مراحل الخطر الغذائي (التصنيف الثالث IPC 3) ومرحلة الطوارئ الغذائية (التصنيف الرابع IPC 4) مع وجود خطورة محتملة لوصول بعض المناطق وبعض المواطنين الى التصنيف الخامس وهي مرحلة المجاعة الكارثي وقد بدأت نذره الآن.

إن الأضرار التي لحقت في النظم الزراعية في سوريا للفترة 2011-2016 تمثلت في تدمير البنى التحتية الزراعية: في مجال وسائل الري وتخريب الآبار الزراعية المحفورة بأراضي الفلاحين ومحركات الضخ، شبكات الري الحديث من أراضي الفلاحين. وتدمير أو سرقة الحصادات والجرارات الزراعية وملحقاتها من سكك فلاحة وبذارات وأجهزة رش المبيدات والتريلات ومقطورات المياه. كما تضررت البنى التحتية للمؤسسات الإنتاجية التابعة لوزارة الزراعة (المباقر، الدواجن، الأعلاف، اكثار البذار، المنشآت الإنتاجية)، وهيئات (البحوث العلمية الزراعية، الأسماك والأحياء المائية، البادية، تطوير

[13] التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (Integrated Food Security Phase Classification)هي اداة لتطوير طرق تحليل الأمن الغذائي ابتكرته الفاو وتعمل به معظم المنظمات والعالمية والهيئات القومية, والمحلية ويصدر الآن في السودان مرحليا وبمجهود جماعي. وتتكون من خمسة مراحل أحسنها المرحلة 1 واسواؤها المرحلة 5 وهي مرحلة المجاعة

واستثمار الغاب) من الأبنية الإدارية والإنتاجية والبحثية والتدريبية والآليات والمعدات والمخابر والتجهيزات التابعة لها وغيرها. وضرر كبير أيضاً في البنى التحتية للجهات التابعة للوزارة (مراكز إنتاج الغراس المثمرة وبساتين الأمهات، الآليات الثقيلة العاملة بمشاريع استصلاح الأراضي، الطائرات والمطارات الزراعية، أبنية إدارية وتجهيزات التابعة لوزارة الزراعة، وغيرها.

كما أدى النزاع في سوريا إلى خروج عدد كبير من معامل الصناعات الزراعية والتحويلية ومعامل إنتاج مشتقات الثروة الحيوانية ومنشآت المسالخ والمخازن المبردة والمستودعات ومراكز الفرز والتوضيب للمنتجات الزراعية ومعامل تصنيع المبيدات والأسمدة والأعلاف والأدوية البيطرية عن العمل.

بلغت التكلفة المالية الكلية المقدرة للأضرار في القطاع الزراعي[14] بالفترة 2011 - 2016 بنحو 16 مليار دولار، وهو ما يعادل أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي في سورية لعام 2016، وتتوزع إلى 5.5 مليار دولار على الثروة الحيوانية، و4.8 مليار دولار، على المحاصيل الحولية، و3.2 مليار دولار على وسائل الري والبنى التحتية، و2.4 مليار دولار على المحاصيل المعمرة، و80 مليون دولار على مسالك والزراعة المائية.

وعلى مستوى الأسرة، فإن الأثر الأكبر للأزمة كان تهجير السكان والنزوح الريفي، ففي نهاية عام 2016، كان هناك 6.3 مليون مهجر داخلي في سورية[15] و4.9 مليون مسجلين كلاجئين في 6 دول مجاورة[16]. وهذا يعني أن أكثر من نصف سكان البلاد عام 2011 قد نزحوا. هذا النزوح ترك المناطق الريفية غير مأهولة كما هو الحال في عام 2016، حيث كان عدد السكان في المناطق الريفية 68% من مستواه في عام 2011 (وكان ثلث هؤلاء من النازحين داخلياً).

بالنسبة للأسر الريفية التي لا تزال تقوم بالزراعة في عام 2016، فإن المساحة المزروعة تناقصت بمعدل 30% مقارنة بمستواها في عام 2011، وتناقصت بمعدل 50% بالنسبة للأراضي المروية. واليوم يتمثل العائق الأهم بالنسبة للإنتاج بصعوبة الحصول على مستلزمات الانتاج ـ وخاصة الأسمدة، ويليها الأمور المتعلقة بالري والمشاكل التي تسبب بها الجفاف.

يقوم حوالي 60% من الأسر بزراعة المحاصيل المعمرة، وقد تم الإبلاغ عن حصول ضرر كبير لمزارع الأشجار كنتيجة للأعمال الحربية في درعا، وريف دمشق، وحلب والرقة، ومع ذلك قد تكون

[14] تعرف مقاربة الـDLNA الأضرار بأنها الدمار الكلي أو الجزئي للبنى التحتية والأصول بحيث تقدر قيمتها بتكلفة إعادة التأهيل بالأسعار لعام 2016. ويحسب فوات الإنتاج بمقارنة القيمة الحالية للإنتاج الآتي من كل تحت قطاع مع ما كانت ستكون عليه قيمته في حال لم تكن الأزمة موجودة.

[15] OCHA, 2016b.

[16] UNHCR, 2017.

هذه التقارير تقلل بتقديراتها من حجم الضرر الفعلي. وبشكل إجمالي فإنه تقدر قيمة المحاصيل المدمرة بحوالي 9.3 مليون دولار، وهو ما يعادل 13% من الضرر الكلي المسجل للقطاع الزراعي.[17]:

أما الأضرار خلال الفترة 2019-2024 فلقد تعاظمت مع استمرار العقوبات الدولية أحادية الجانب واستمرار النزاع في المنطقة الشمالية المحاذية للحدود السورية التركية والعراقية انتهاءً بالبحر الأبيض المتوسط وبأعماق مختلفة ضمن الأراضي السورية تصل إلى سرسر نهر الفرات جنوباً. وتداخلت الأضرار الناتجة عن الحرب وآثارها مع الأضرار الناجمة عن التغيرات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا والتغيرات المناخية والزلزال.

في الفترة 2011-2021[18] فقدت الثروة الحيوانية في سوريا 40% من القطيع الذي كان مقدراً 25/مليون رأس (أغنام، ماعز، أبقار، جاموس، جمال، الخيول، أخرى) نتيجة التهريب والذبح الاضطراري، (يتواجد نحو 50% من قطيع الأغنام في المناطق الواقعة خارج السيطرة)، كما تراجعت تربية الدواجن والأسماك إلى 35% خلال فترة 2011-2017، وأصبحت 60% من الطاقات الإنتاجية 2018-2021، كما تراجعت تربية الأسماك إلى أكثر من 60% من الطاقات الإنتاجية المتاحة 2010، وقابله ذلك تراجع إنتاج الحليب من 2.2/مليون طن من الحليب عام 2010 الى 1/مليون طن عام 2020، وتراجع إنتاج اللحوم (أغنام، أبقار، ماعز، دواجن، أسماك) من 350/الف طن عام 2010 إلى أقل من 200/طن أقل انتاج خلال سنوات الحرب، وتراجع إنتاج بيض الدواجن من 2.5/مليار بيضة عام 2010 إلى 1.5/مليار بيضة أقل انتاج خلال سنوات الحرب.

كما تراجع الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني في سوريا من 15 مليون طن سنوياً لمتوسط الفترة 2000-2010 إلى 9.8 مليون طن لمتوسط الفترة 2011-2023 مليون (مع ملاحظة أن نحو 40% من هذا الإنتاج يتم انتاجه في المناطق الشمالية التي يتواجد فيها فئات مسلحة والأعداء) وتراجع قطيع الثروة الحيوانية البالغ نحو 23 مليون رأس 40% وتراجع تربية الدواجن 35% والأسماك 60%. وكذلك خروج 67% من الأراضي المستثمرة بزراعة الحبوب من القمح والشعير والعدس ومن القطن والذرة والخضار والمحاصيل الأخرى من الاستثمار الزراعي لوجودها في مناطق خارج السيطرة.

بلغت القيمة المقدرة للخسائر الناتجة عن الأزمات خلال الفترة 2011-2024[19] 51.2/مليار دولار ومع خسارة عائد المواسم خلال الفترة إلى نحو 70/مليار دولار (عدا الخسائر الناتجة عن تدمير

[17] تقرير تقييم الأضرار- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي 26-2-2022
[18] تقرير تقييم الأضرار- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي 26-2-2022
[19] تقرير تقييم الأضرار- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي 26-2-2022

صوامع ومخازن ومخزون الحبوب ومحالج القطن، ومعامل الصناعات الزراعية والمخازن المبردة ومعامل مستلزمات الإنتاج)، والتي ستكون أكبر عند إعادة التأهيل وفق معدلات التضخم، أما قيمة الخسائر غير المباشرة فمازالت قيد التقدير.

التقدير المبدئي لدعم النظم الزراعية في الدول المتضررة

لمعالجة أزمة الأمن الغذائي المتفاقمة في مناطق الازمات وإعادة بناء أنظمته الزراعية والغذائية، يُقترح تنفيذ التدخلات التالية، مع تحديد متطلبات التمويل الواقعية، والشركاء المنفذين، والإطارات الزمنية المقترحة. بحيث يتم تصنيفها ضمن ثلاث فترات زمنية مع اختلاف غاياتها أولها تدخلات الاغاثة العاجلة (0-6 أشهر) وثانيها برامج التعافي متوسط الأجل (6 أشهر - سنتان) وأخرها المبادرات الاستراتيجية طويلة الأجل (2-5 سنوات).

بحيث تتمحور تدخلات الاغاثة العاجلة (0-6 أشهر) حول المساعدات الغذائية التي تهدف إلى توسيع نطاق توزيع وجبات جاهزة للأكل، وطرود غذائية جافة، ومساعدات غذائية نقدية لتلبية الاحتياجات الفورية للنازحين والأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. لتحقيق استقرار في الوصول إلى الغذاء لـ 1.26 مليون فرد يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد ومنع المزيد من التدهور. كما تتضمن الدعم التغذوي من خلال تقديم برامج تغذية علاجية ومكملات غذائية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية، بالإضافة إلى النساء الحوامل والمرضعات. يتم تنفيذها بشكل متدرج على مدى ستة أشهر لمعالجة النقاط الحرجة لسوء التغذية. وثالثها إعادة تأهيل الخدمات الأساسية لإصلاح البنية التحتية للمياه والصرف الصحي في مراكز النزوح، وضمان توفير مياه شرب نظيفة ومرافق صحية كافية، ودعم الوحدات الصحية المتنقلة لمنع تفشي الأمراض.

اما المرحلة الثانية وهي برامج التعافي متوسط الأجل (6 أشهر - سنتان) فإنها تتضمن إعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية من خلال إصلاح أنظمة الري وإعادة بناء مرافق التخزين لتمكين المزارعين من استئناف الزراعة وتقليل خسائر ما بعد الحصاد. وتتضمن ايضا توفير الدعم المالي والفني للمزارعين عبر تقديم منح، وقروض مدعومة، وإتاحة المدخلات الزراعية (مثل البذور والأسمدة والمعدات) مع تقديم تدريب على الممارسات الزراعية الذكية مناخياً. وبالتوافق معها إحياء الثروة الحيوانية ومصائد الأسماك بواسطة توزيع أعلاف الماشية، وإعادة تكوين القطعان، وإعادة تأهيل البنية التحتية للصيد الساحلي، بما في ذلك الموانئ ومرافق التخزين البارد.

المبادرات الاستراتيجية طويلة الأجل (2-5 سنوات) كمرحلة ثالثة تهدف إلى تقليل الاعتماد على الاستيراد من خلال :تعزيز الإنتاج المحلي للمحاصيل الأساسية مثل القمح والخضروات من خلال الاستثمار في الحوافز الزراعية والتقنيات الزراعية الحديثة. وكذلك تعزيز سلاسل القيمة الزراعية بتحديث منشآت المعالجة، تقليل خسائر ما بعد الحصاد، وتحسين الوصول إلى الأسواق من خلال المنصات الرقمية

وتسهيل التجارة. وكذلك تعزيز النماذج التعاونية بإنشاء وتعزيز التعاونيات الزراعية لتحسين الوصول إلى الائتمان، وزيادة وفورات الحجم، وتعزيز الاستثمارات الجماعية في التكنولوجيا. والاستثمار في البنية التحتية المقاومة للتغير المناخي بتطوير أنظمة ري مقاومة للمناخ، بناء مرافق تخزين حديثة، وإدخال حلول الطاقة المتجددة في الزراعة. واهم هذه التدخلات إصلاح السياسات والمؤسسات بإنشاء استراتيجية زراعية وطنية، تعزيز الأطر التنظيمية لجودة الغذاء والتجارة، وتوسيع الوصول إلى الائتمان الميسر.

تبلغ قيمة مجمل مراحل النداء خمسة وثلاثون مليار وثمانمائة وثمانية وسبعون مليون دولار امريكي لمناطق الازمات الخمسة مقسمة كالاتي:

جدول (3) يوضح المبالغ التقديرية الاولية للاحتياجات حسب الدولة ومرحلة التدخل المطلوب

الدولـة	تدخلات الاغاثة العاجلة (0–6 أشهر) –مليون	برامج التعافي متوسط الأجل (6 أشهر – سنتان) –مليون	المبادرات الاستراتيجية طويلة الأجل (2–5 سنوات) –مليون	المجموع الكلي
دولة فلسطين – قطاع غزة	57	492	ملحوظة ادناه	549
دولة فلسطين - الضفة الغربية		106	ملحوظة ادناه	106
الجمهورية اللبنانية	1,370	450	1,450	3,270
الجمهورية اليمنية	289	289	6,911	7,489
جمهورية السودان	1,000	7,500	12,500	21,000
الجمهورية العربية السورية	763	1312	1390	3646
المجموع	3,478	10149	22251	35878

ملحوظة: لم يتم بعد تقدير قيمة المبادرات الاستراتيجية طويلة الأجل (2-5 سنوات) في دولة فلسطين – قطاع غزة بعد، الا ان قيمة الخسائر الزراعية المباشرة وفقا لتقديرات وزارة الزراعة الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بلغت حوالي 2 مليار دولار امريكي علماً بان هذه الاضرار متغيرة بسبب استمرار الحرب المدمرة والعدوان الغاشم من قوات الاحتلال.

أدناه تفصيلا للاحتياجات حسب الدولة ومراحل التدخل المقدرة:

جدول (4) تدخلات الاغاثة العاجلة (0-6 أشهر) وبلغت التقديرات ثلاث مليارات واربعمائة وثمانية وسبعون مليون دولار امريكي لمناطق الازمات الخمسة.

البلد	التسلسل	التدخلات الاغاثة العاجلة (0–6 أشهر)		التدخل / النشاط	الفئات المستهدفة	التكلفة التقديرية مليون دولار
قطاع غزة	1	تقديم مستلزمات الإنتاج العاجلة	1.1	توزيع مستلزمات الإنتاج النباتي (بذور وتقاوي، أسمده، بلاستيك، شبكات ري)	مزارعي الخضار	30
			1.2	توزيع مستلزمات الإنتاج الحيواني (أعلاف، لقاحات وعلاجات)	مربي الأغنام والماعز والأبقار	20
قطاع غزة	2	الدراسات والمسوحات	2.1	تقييم مركز وتفصيلي للأضرار والخسائر في القطاع الزراعي	الحائزين الزراعيين	1
			2.2	تقييم القدرات للموارد الطبيعية الزراعية للإنتاج الزراعي بما يشمل آثار التدهور وحفظ التربة ومصادر الري.	الحيازات الزراعية	2
قطاع غزة	3	إعادة تأهيل قدرات وزارة الزراعة المؤسسية والبشرية	3.0	تعزيز القدرات البشرية والمادية لوزارة الزراعة والعاملين في القطاع الزراعي من حيث توفير الاحتياجات الأساسية لتمكين الوزارة من تقديم الخدمات الأساسية لجمهور المزارعين (وسائل نقل وتواصل، أجهزة مخبرية)	موظفي وزارة الزراعة ومؤسسات المجتمع المحلي	4
قطاع غزة		**المجموع**				**57**
لبنان	4	المساعدات الغذائية	4.1	السلة الغذائية حسب التوزيع الحالي لبرنامج الغذاء العالمي توزيع الوجبات الجاهزة، وحزم الأغذية الجافة، والمساعدات الغذائية النقدية لتلبية الاحتياجات الفورية	وصول الغذاء إلى 1.26 مليون شخص من السكان النازحين والأسر	1,200

لبنان	5	الدعم التغذوي	5.1	توفير برامج التغذية العلاجية ومكملات المغذيات الدقيقة	الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية دون سن الخامسة، بالإضافة إلى النساء الحوامل والمرضعات.	100
لبنان	6	استعادة الخدمات الأساسية	6.1	إصلاح البنية التحتية للمياه والصرف الصحي في ملاجئ النازحين، وضمان توفير مياه شرب نظيفة ومرافق صرف صحي مناسبة، ودعم الوحدات الصحية المتنقلة لمنع تفشي الأمراض		70
لبنان						**1,370**
اليمن	7	تقديم السلال الغذائية للنازحين المتواجدين في مراكز الإيواء لمدة 3 اشهر	7.1	تتكون السلة الغذائية من (10 كجم دقيق و10 كجم ارز و10كجم سكر وقنينة زيت 5 لتر وفول وفاصوليا	الاسر المستهدفة 643,000	192
اليمن	8	بذور محسنة	8.1		80,000	10
اليمن	9	الأسمدة	9.1	اليوريا	80,000	8
			9.2	سوبر فوسفات	80,000	7
			9.3	بوتاسيوم	80,000	10
اليمن	10	الأعلاف للمواشي والدواجن	10.1			15
اليمن	11	جرارات زراعية وملحقاتها	11.1			41
اليمن	12	شبكات ري حديث	12.1			6
اليمن						**289**
السودان	13	التدخلات الفورية	13.1	دعم نجاح الموسم الزراعي بذور واسمدة ولقاحات		1,000

			13.2	إعادة تأهيل الأسواق والمجازر والخدمات المرتبطة بها		
			13.3	تشجيع أنشطة التصدير للسلع ذات القيمة العالية		
			13.4	إعادة بناء المرافق الزراعية المساندة مثل المراكز البحثية والإدارية والخدمية		
السودان						**1,000**
سوريا	14	مستلزمات انتاج/بذار	14.1	توزيع بذار قمح وشعير	المتضررين والنازحين العائدين من دول الجوار من مزارعي القمح والشعير	19
سوريا	15	مستلزمات انتاج/أسمدة	15.1	توزيع أسمدة أزوت وفوسفات وبوتاس		41
سوريا	16	مستلزمات انتاج/مازوت	16.1	للأعمال الزراعية	المزارعين المتضررين	113
			16.2	المازوت للمشافي والمراكز الصحية وإنتاج الخبز ومولدات الكهرباء لتشغيلها	المتضررين من النزاع والوافدين من لبنان	208
			16.5	للصناعات الغذائية		110
			16.6	تصنيع مستلزمات الإنتاج	تصنيع مستلزمات الإنتاج	113
سوريا	17	توزيع احتياجات الثروة الحيوانية من الأعلاف	17.1	المتضررين من مربي المواشي والدواجن والأسماك	–	59
سوريا	18	قمح ومستلزماته لإنتاج الخبز	18.1	تأمين حاجة الأفران من القمح والطحين لإنتاج الخبز	المتضررين من النزاع والوافدين من لبنان	100
سوريا		**مجموع**				**763**
مجموع تدخلات الاغاثة العاجلة (0-6 أشهر)						**3,478**

جدول (5) برامج التعافي متوسط الأجل (6 أشهر - سنتان) وبلغت التقديرات عشرة مليارات ومائة وواحد وخمسون مليون دولار امريكي لمناطق الازمات الخمسة

البلد	التسلسل	برامج التعافي متوسط الأجل (6 أشهر – سنتان)		التدخل / النشاط	الفئات المستهدفة	التكلفة التقديرية مليون دولار
قطاع غزة	1	ترميم وتأهيل الأنظمة الزراعية الأساسية	1.1	تأهيل 50 ألف دونم من الأراضي الزراعية وشق وتأهيل 100 كم طرق زراعية.	الحائزين الزراعيين	30
			1.2	تأهيل أنظمة الري الزراعية والموارد المائية (1,000 بئر جوفي 1,000 طاقة شمسية) وتركيب أنابيب ناقلة وخزانات معدنية وبرك زراعية سعة 250 كوب	المزارعين وأصحاب الآبار الزراعية	100
			1.3	إعادة تأهيل (1,000 حظيرة) مزارع الدواجن اللاحم، البياض، الحبش	مربي الدجاج اللاحم والبياض والحبش	50
			1.4	إعادة تأهيل عدد (1,000 حظيرة) مزارع الأغنام والماعز والأبقار	مربي الأغنام والماعز والأبقار	30
			1.5	إعادة تأهيل عدد (18) مفرخة للدجاج اللاحم والبياض والحبش	أصحاب المفرخات	4
			1.6	تأهيل 5,000 دونم من البيوت البلاستيكية الخاصة بإنتاج الخضار	مزارعي الخضار المحمية	100
			1.7	تأهيل مساحة 20,000 دونم من الخضار المكشوفة	مزارعي الخضار المكشوفة	15
			1.8	تأهيل عدد 30 مشتل لإنتاج اشتال الخضار واشجار البستنة	أصحاب المشاتل	1
			1.9	تأهيل مساحة 10,000 دونم اشجار البستنة	مزارعي البستنة	5
			1.10	تأهيل مرافق ومستلزمات الصيد البحري (قوارب وشبكات صيد)	4,000 صياد بحري	100

			1.11	تأهيل الاستزراع السمكي (برك، اصبعيات، أعلاف، مستلزمات)	50 مزارع استزراع سمكي	5
قطاع غزة	2	إدخال المعدات والآلات والأدوات	2.1	توريد الآليات والمعدات والأدوات والتقنيات الحديثة في الزراعة	الحائزين الزراعيين	50
قطاع غزة	3	هيكلة القطاع الزراعي	3.1	إجراء دراسة تخطيط شامل لهيكل القطاع الزراعي بصورة علمية واقتصادية وتعتمد على الميزة النسبية لاستغلال عناصر الموقع الجغرافي والمناخ والسكان في عمليات الإنتاج الزراعي	القطاع الزراعي في قطاع غزه	2
قطاع غزة		المجموع الكلي				492
الضفة الغربية	4	تطوير البنية التحتية لقطاع المياه الزراعية	4.1	تأهيل الآبار الجوفية بالمعدات الميكانيكية والكهربائية الحديثة (150) بئر		4
			4.2	ربط الآبار الجوفية بالطاقة الشمسية (200 بئر)		8
			4.3	الحصاد المائي من مياه الأمطار (برك ترابية وابار جمع) +تأهيل السدود		12
			4.4	الاستفادة من المياه العادمة المعالجة من خلال استغلال 4.5 مليون متر مكعب		9
الضفة الغربية	5	التوسع في زراعة المحاصيل الحقلية والعلفية زيادة إنتاجية الثروة الحيوانية وتحسين السلالات	5.1	تطوير مراكز تحسين السلالات		2
			5.2	إدخال السلالات المخصصة لإنتاج اللحوم الحمراء للمزارعين		5
			5.3	تحسين البنية التحتية الحالية لتربية الماشية (المزارع)، بما في ذلك اسواق الحلال والمسالخ		10
			5.4	تحسين البنية التحتية للمزارع لتوفير بيئة مناسبة للسلالات المحسنة		2

			5.5		دعم زراعة 200,000 دونم من المحاصيل الحقلية والعلفية للمزارعين على شكل بذار، أسمدة، مبيدات، ميكنة	30
			5.6		إطلاق برنامج تدريب وبناء قدرات شامل لمربي الأغنام والماعز على نطاق صغير ولمزارعي المحاصيل الحقلية والعلفية	2
الضفة الغربية	6	تطوير وتأهيل أراضي المراعي والغابات وزيادة الرقعة الخضراء.	6.1		زراعة 5500 دونم من أراضي الغابات والمراعي.	4
			6.2		زراعة 10000 دونم من أراضي المراعي من خلال زراعتها بالبذور وتسميدها وحمايتها.	1
			6.3		انتاج 2.5 مليون شتلة حرجية ورعوية	0
			6.4		إنشاء خمس متنزهات وطنية 300 دونم لكل منها.	1
			6.5		إنشاء 20 حديقة عامة بمساحة 50 دونم لكل منها.	1
			6.6		تأهيل 10 آلاف دونم من المحميات الرعوية من خلال نثر الاسمدة والبذور الرعوية في مناطق السفوح الشرقية	2
			6.7		تأهيل 5000 دونم من الاراضي الزراعية	5
			6.8		شق 500 كم من الطرق الزراعية بواسطة اليات الوزارة	6
الضفة الغربية	7	رابعا: توفير الدعم العاجل للمزارعين المتضررين من انتهاكات الاحتلال وقطعان المستوطنين	7.1		توزيع 250,000 من أشتال الأشجار المثمرة	1
الضفة الغربية			7.2		توزيع 500,000 من أشتال الخضار المتنوعة	0

الضفة الغربية			7.3	توزيع 1,000 حزمة من الأدوات الزراعية		0
الضفة الغربية			7.4	توزيع حبوب علفية 1,200 طن		1
الضفة الغربية			7.5	توزيع شبكات ري ل 1,000 دونم		1
الضفة الغربية			7.6	توزيع شوادر وهياكل معدنية ل 500 مستفيد		1
الضفة الغربية			7.7	تأهيل مزارع مساحة 1,000 دونم		2
الضفة الغربية		مجموع				110
لبنان	8	إعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية	8.1	إصلاح أنظمة الري وإعادة بناء مرافق التخزين لتمكين المزارعين من استئناف الزراعة وتقليل خسائر ما بعد الحصاد		200
لبنان	9	الدعم المالي والفني للمزارعين	9.1	توفير منح وقروض مدعومة، وإتاحة المدخلات الزراعية (مثل البذور، والأسمدة، والمعدات)، مع تقديم التدريب على ممارسات الزراعة الذكية مناخياً		150
لبنان	10	إنعاش الثروة الحيوانية والسمكية	10.1	توزيع الأعلاف، وإعادة تكوين القطعان، وإعادة تأهيل البنية التحتية الساحلية لمصايد الأسماك، بما في ذلك الموانئ ومرافق التخزين البارد		100
لبنان		مجموع				450
اليمن	11	البذور وتقاوي والبطاطس	11.1	كمية البذور متنوعة (بذور محسنة (القمح – الشعير – الذرة الشامية– البقوليات– الخضروات.....)	19.6 الف هكتار	99
	12		12.1	تقاوي بطاطس	5.95 الف هكتار	4

اليمن	13	الأسمدة الصلبة الأسمدة السائلة والمخصبات	13.1	النتروجين N	جميع محافظات الجمهورية المتضررة وبالأخص الحديدة– حضرموت الجوف– مارب– ابين–	10
			13.2	السوبر فوسفات P205		8
			13.3	البوتاسيوم K20		14
			13.4	الاحماض الامينية والمواد العضوية والحديد المخلي وغيرها من الأسمدة السائلة والمخصبات		9
اليمن	14	المبيدات الحشرية	14.1			82
اليمن	15	اعلاف الثروة الحيوانية	15.1	ذرة صفراء	مزارع الدواجن في عموم الجمهورية	10
			15.2	كسبة صويا		7
			15.3	شعير		18
اليمن	16	الثروة السمكية	16.1	قوارب صيد فايبر جلاس	محافظات الحديدة وحضرموت وابين وعدن	20
			16.2	محرك بنزين 25 حصان		7
			16.3	حافظة اسماك		0.15
			16.4	شباك صيد متنوعة		0.15
اليمن		مجموع				288.3
السودان	17	التعافي والتنشيط الاجتماعي	17.1	رفع مستوى الوعي حول التعافي والتأهيل وبناء السلام.		500
			17.2	تخفيف التوترات الاجتماعية وإعادة بناء الثقة داخل المجتمعات.		
			17.3	تعزيز الوعي بالسلامة والأمن		
السودان	18	التدريب وبناء القدرات	18.1	تقييم وتصميم الاحتياجات التدريبية وبرامج بناء القدرات.		2,000
			18.2	تعزيز البنية التحتية للبحث ونقل تكنولوجيا التعليم والإرشاد		

			18.3	تطوير وتعزيز منظومة البحث والإرشاد والتعليم للقدرات الفعلية والتعليم والخبرة للموارد البشرية.		
السودان	19	إنعاش وتأهيل القطاع الخاص	19.1	تقييم الأصول المفقودة من خلال لجان تقصي الحقائق وتعويض القطاعات المتضررة.		5,000
			19.2	إعادة تأهيل وتعزيز المدخلات الزراعية وتقديم الخدمات والبنية التحتية والخدمات.		
			19.3	تأسيس ومأسسة أنشطة ريادة الأعمال.		
			19.4	دعم وتشجيع تحديث مرافق وأنشطة القطاع الخاص.		
السودان		المجموع				7,500
سوريا	20	مستلزمات انتاج/بذار	20.1	توفير 32 ألف طن من بذار القمح والشعير	المزارعين المتضررين من النزاعات والمهجرين العائدين	19
سوريا	21	مستلزمات انتاج/أسمدة	21.1	أسمدة أزوت وفوسفات وبوتاس		81
سوريا	22	مستلزمات انتاج/مازوت	22.1	المازوت للأعمال الزراعية		226
			22.2	المازوت للمشافي والمراكز الصحية وإنتاج الخبز ومولدات الكهرباء لتشغيلها		208
			22.3	المازوت للصناعات الغذائية		110
			22.4	المازوت لتصنيع مستلزمات الإنتاج		113
	23	معدات زراعية	23.1	توفير 5700 جرار زراعي وحصادات وملحقاتها مع مستلزمات التسوية بالليزر لتطبيق الري السطحي المطور		266
			23.2	توفير 10/ألف عزاقة وملحقاتها لزراعة الخضار		38

			23.3		هياكل بيوت محمية مع مستلزماتها		20
	24	مستلزمات تشغيل	24.1	إعادة استصلاح الأراضي المتضررة التي خرجت من الاستثمار وإقامة مشاتل انتاج غراس مثمرة وحراجية ورعوية			60
			24.2	تأهيل آبار وشبكات ري حديث حقلية متضررة			60
			24.3	تأهيل آبار في البادية لسقاية المواشي	مربي الثروة الحيوانية		30
سوريا	25	تربية ثروة حيوانية	25.1	الأعلاف اللازمة للمواشي وتربية الدواجن والأسماك	مربي الثروة الحيوانية من المواشي والدواجن والأسماك		50
			25.2	تأهيل منشآت تربية دواجن وحظائر مواشي وأحواض تربية أسماك أسرية وأقفاص عائمة وإنتاج اصبعيات			30
سوريا		مجموع					1,311
مجموع برامج التعافي متوسط الأجل (6 أشهر – سنتان)							10,151.30

جدول (6) المبادرات الاستراتيجية طويلة الأجل (2-5 سنوات) وبلغت التقديرات اثنان وعشرون مليار ومائتان وواحد وخمسون مليون دولار امريكي لمناطق الازمات الخمسة.

البلد	التسلسل	المبادرات الاستراتيجية طويلة الأجل (2-5 سنوات)		التدخل / النشاط	الفئات المستهدفة	التكلفة التقديرية مليون دولار
لبنان	1	تقليل الاعتماد على الاستيراد	1.1	زيادة الإنتاج المحلي للمحاصيل الأساسية مثل القمح والخضروات من خلال الاستثمار في الحوافز الزراعية والتقنيات الزراعية الحديثة		500
لبنان	2	تعزيز سلاسل القيمة الزراعية	2.1	تحديث منشآت المعالجة، تقليل خسائر ما بعد الحصاد، وتحسين الوصول إلى الأسواق من خلال المنصات الرقمية وتيسير التجارة		300
لبنان	3	تعزيز النماذج التعاونية	3.1	إنشاء وتعزيز التعاونيات الزراعية لتحسين الوصول إلى التمويل، وزيادة وفورات الحجم، وتعزيز الاستثمارات الجماعية في التكنولوجيا		100
لبنان	4	الاستثمار في البنية التحتية المرنة	4.1	تطوير أنظمة ري مقاومة للمناخ، إنشاء مرافق تخزين حديثة، وإدخال حلول الطاقة المتجددة في الزراعة.		400
لبنان	5	الإصلاحات السياسية والمؤسساتية	5.1	وضع استراتيجية زراعية وطنية، تعزيز الأطر التنظيمية لجودة الأغذية والتجارة، وتوسيع الوصول إلى الائتمان الميسر.		150
لبنان		**مجموع**				**1,450**
اليمن	6	قنوات الري والمضخات والابار ووحدات الري بالطاقة الشمسية	6.1			253
اليمن	7	الجرارات الزراعية والحاصدات الصغيرة والزراعات	7.1			28

اليمن	8	البيوت المحمية والمشاتل الزراعية	8.1			2
اليمن	9	المنشأة الزراعية والمخازن ومراكز الصادرات	9.1			1,565
اليمن	10	الأراضي والمحاصيل الزراعية	10.1			5,042
اليمن	11	بناء قدرات وتدريب وتأهيل	11.1			21
اليمن		**مجموع**				**6,911**
السودان	12	إعادة الهيكلة المؤسسية	12.1	تحديث الاستراتيجيات والسياسات		500
			12.2	تحديث التشريعات الزراعية		
			12.3	تطوير الهيئات القانونية المناسبة		
			12.4	التأكيد على بعد الحوكمة لدعم تطبيق القانون ومكافحة الفساد.		
			12.5	صياغة وإقرار قانون هيئة إعادة الإعمار.		
السودان	13	إعادة تأهيل القطاع العام	13.1	البنية التحتية من الطرق والمرافق المدنية والبنية التحتية للري والطرق الحيوانية.		10,000
			13.2	بناء نظام أمني ومرافق لحماية الأصول والمرافق الحكومية.		
السودان	14	بناء قاعدة بيانات شاملة للزراعة والموارد الطبيعية في السودان	14.1	إنشاء نظام قاعدة بيانات زراعية لجمع واسترجاع كافة البيانات المتاحة		1,000

			14.2	استعادة الذاكرة المؤسسية من خلال جمع الوثائق والمقابلات والكتابة وما إلى ذلك.		
			14.3	تصميم وإجراء التعداد المناسب والشامل للثروة والإنتاج الزراعي والحيواني		
السودان	15	أنظمة التمويل والائتمان	15.1	تعزيز الإصدارات الائتمانية المناسبة لتسريع عملية التأهيل والتطوير.		1,000
			15.2	إنشاء مؤسسة ائتمانية لدعم أنشطة إعادة التأهيل والإعمار.		
			15.3	إعادة تخصيص المزيد من الأموال لأنشطة التمويل الأصغر		
السودان	16	المجموع				12,500
سورية	17	تطوير البنية التحتية لقطاع المياه الزراعية	17.1	تأهيل شبكات الري الحكومية وتحويلها الى شبكات ري مضغوطة	الفلاحين المتضررين من المجتمعات المحلية	160
			17.2	نشر تقانات الري الحديث في الزراعات المروية، استخدام التقانات الحديثة لتنظيم الاستجرار من استثمار الآبار		60
			17.3	إقامة سدات مائية لحصاد المياه في المناطق الجبلية واستخدامها بالتنمية الريفية		90
سورية	18	تطوير البنى التحتية لسلاسل القيمة الزراعية	18.1	تطوير مراكز البحوث العلمية الزراعية لاعتماد أصناف قمح وشعير مقاومة للجفاف وتحسين سلالات الثروة الحيوانية	جميع السكان المتضررين من الأزمات وتسببت بتراجع مستويات تحقيق الأمن الغذائي	80
			18.2	تطوير أسواق الجملة والمسالخ وأسواق بيع الأسماك وسلاسل التسويق		70
			18.3	تطوير مراكز الفرز والتوضيب والمخازن المبردة		10
			18.4	تطوير الصناعات الغذائية ورفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية		80

سورية	19	تنمية الموارد الطبيعية من الأراضي الزراعية والمراعي والغابات	19.1	استصلاح الأراضي القابلة للزراعة	الفلاحين المتضررين من الأزمات وزيادة فرص الاستثمار وتشغيل يد عاملة في الريف	80
			19.2	إقامة مراكز لإنتاج الغراس المثمرة وإعادة تشجير المساحات المتضررة		10
			19.3	تنمية وتطوير الغابات وإعادة تحريج المساحات المتضررة		60
			19.4	إعادة تأهيل المحميات الرعوية في البادية وتنميتها وإقامة مشاتل انتاج الغراس الرعوية وبساتين الأمهات لإنتاج البذور		40
سورية	20	استكمال البرامج متوسطة المدى	20.1	استكمال البرامج والسياسات التي وردت في البرامج متوسطة المدى	المجتمعات المتضررة من الأزمات	500
سورية	21	تنفيذ برامج التنمية الريفية الزراعية	21.1	تنفيذ البرنامج بالتشاركية مع المجتمع المحلي والمصارف التنموية		100
سورية	22	الإصلاحات السياسية والمؤسساتية	22.1	حوكمة القطاع واعتماد استراتيجية وطنية لتطوير القطاع الزراعي	كافة الفئات المجتمعية	50
سورية	المجموع					1,390
مجموع المبادرات الاستراتيجية طويلة الأجل (2–5 سنوات)						22,251

ملحوظة: لم يتم بعد تقدير قيمة المبادرات الاستراتيجية طويلة الأجل (2-5 سنوات) في دولة فلسطين – قطاع غزة بعد، الا ان قيمة الخسائر الزراعية المباشرة وفقا لتقديرات وزارة الزراعة الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بلغت حوالي 2 مليار دولار امريكي علماً بان هذه الاضرار متغيرة بسبب استمرار الحرب المدمرة والعدوان الغاشم من قوات الاحتلال.

المراجع التي تم الاستعانة بها في هذا التقرير مدرجة أدناه للاستزادة لمن يرغب:

Global Hunger Index 2024, Alliance 2015, Deutsche Welthungerhilfe e. V., Concern Worldwide, and Institute for International Law of Peace and Armed Conflict (IFHV)

SOFI 2023 (The State of Food Security and Nutrition in the World) FAO, WFP, UNICEF, WHO, and IFAD.

Global Report on Food Crises, GRFC 2024, Global Network Against Food Crises and Food Security Information Network, FSIN

FAO–WFP Hunger Hotspots, early warnings on acute food insecurity, June to October 2024 outlook, FAO, WFP and Global Network Against Food Crises

IPC, Integrated Food Security Phase Classification, Five phases from 1 to 5 , Phase 1 Minimal Food insecurity, Phase 2 Stressed, Phase 3 Crises, Phase 4 Emergency and phase 5 Catastrophe/Famine

FAO, 2024. Lebanon at a Glance. https://www.fao.org/lebanon/our-office/lebanon-at-a-glance/en#:~:text=Agriculture%20plays%20an%20important%20role,to%2013%20percent%20in%202020.

Jalkh, Jeanine, 2024. Lebanon’s Economy, Another Victim of Hezbollah-Israel War. L'Orient Today, 26 Mar. 2024. https://today.lorientlejour.com/article/1408350/lebanons-economy-another-victim-of-hezbollah-israel-war.html.

Ministry of Agriculture, 2010. وزارة الزراعة - الإحصاء الزرا ي ع الشامل لعام. http://www.agriculture.gov.lb/Statistics-and-Studies/Comprehensive-Agricultural-Statistics/statistics-2010.

FAO, Regional Overview of Food Security and Nutrition (Near East and North Africa) 2023

Abdallah, C., Der Sarkissian, R., Termos, S., Darwich, T. & Faour, G., 2018. Agricultural risk assessment for Lebanon to facilitate contingency & DRR/CCA planning by the Ministry of Agriculture. Beirut, Centre National de la Recherche Scientifique (CNRS) and Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO).

International Organization for Migration (IOM), Oct 14 2024. DTM Lebanon - Mobility Snapshot - Round 53 - 14-10-2024. IOM, Lebanon.

According to the World Food Programme (WFP), the Survival Minimum Expenditure Basket (SMEB) for a family of five in Lebanon is approximately $435 per month. This basket includes essential food items necessary for basic survival. The SMEB is designed to meet the basic survival food needs of households, particularly in crisis situations like those faced by Syrian refugees in Lebanon.

Lebanon: The food component of the SMEB includes a monthly ration per person of 6 kg of rice, 3.9 kg of bulgur, 1.5 kg of pasta, 1.5 kg of white beans, 1.5 kg of sugar, 0.9 liters of sunflower oil, 0.3 kg of salt, 1.2 kg of canned meat, This basket is valued at approximately $2.90 per person per day.

https://www.undp.org/lebanon/press-releases/undp-and-uk-support-saidas-fishing-sector-partnership-ministry-social-affairs-and-ministry-public-works-and-transport

Lebanon: Stored agricultural inputs, green houses, farm equipment and machinery (trucks, tractors, thresher), equipment/materials for seed processing, Irrigation equipment (engines, electric motors, pumps), drainage systems, equipment and infrastructure, internal farm roads, research, training and extension center, pasturelands, livestock sheds, agriculture storage buildings (cold storage and warehouses), vegetable markets, stored feed, and fodder, livestock equipment and machinery, fisheries enforcement and monitoring, fishing equipment, fisheries infrastructure (landing sites) and markets, bakeries and mills.

IPC/TWG Sudan, Dec 2023

FAO. (2024). *DIEM – Data in Emergencies Monitoring Brief, Round 7, Lebanon.* Beirut.

FAO. (2024). *Monitoring the impacts of shocks and hostilities in Southern Lebanon on the agriculture-based livelihoods and food security.* Beirut.

IPC Analysis Partners. (2024). *IPC Acute Food Insecurity Projection Update Analysis April - September 2024.* Beirut.

Lebanon Food Security Cluster. (2024). *Lebanon Food Security and Agriculture Cluster Situation Report #15, 1st of November 2024.* Beirut.

UN OCHA. (2024). *LEBANON: Flash Update #44.* Beirut.

UN OCHA. (2024). *UN Flash Appeal Lebanon.* Beirut.

WFP. (2024). *Lebanon Rapid Situation Monitoring.* Beirut.

World Bank. (2024). *Interim Damage and Losses Assessment in Lebanon.* Beirut.

Yaghi, Z. (2024). *Lebanon's Fragile Food Security System and the Prospect of a.* Washington DC: The Tahrir Institute for Middle East Policy.

https://drive.google.com/file/d/19C1Ok7zPiLCb2mDJSuoFysyQnafhpr27/view?usp=share_link

file:///C:/Users/HANNOUN/Downloads/IPC_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Malnutrition_Sep2024_Apr2025_Special_Snapshot.pdf

https://www.ochaopt.org/sites/default/files/OPT_Flash_Appeal_2024_EN.pdf

https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/04/02/joint-world-bank-un-report-assesses-damage-to-gaza-s-infrastructure

https://www.un.org/unispal/document/gaza-strip-ipc-report-sep24-apr25/

https://www.fao.org/newsroom/detail/gaza-geospatial-data-shows-intensifying-damage-to-

cropland/en#:~:text=As%20of%201%20September%202024,694%20ha)%20in%20February%202024.

https://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?lang=en&ItemID=5849

IPC Acute Food Insecurity and Acute Malnutrition Special Snapshot | September 2024 April 2025

https://resourcetrade.earth /

https://data.worldbank.org/indicator/sl.emp.totl.sp.fe.zs?locations=ye.

https://yemennic.com/sectors/agriculture

Food affordability in conflict-torn Yemen in light of the Ukraine war 2023 - Yemen | ReliefWeb

كتاب الإحصاء الزراعي السنوي لعام 2022، وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية.

WFP Yemen Situation Report #9, September 2024 - Yemen | ReliefWeb

Yemen: Floods - Apr 2024 | ReliefWeb

https://yemennic.com/sectors/agriculture

Yemen: Floods - Apr 2024 | ReliefWeb .

https://www.albankaldawli.org/ar/news /

2020، https://holmakhdar.org/reports

https://yemen.un.org/sites/defaultASSESSING THE IMPACT OF WAR IN YEMEN

التعداد الزراعي الثاني 2021 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وزارة الزراعة – دولة فلسطين 2024/2023

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – التعداد الزراعي 2021

تقديرات وزارة الزراعة الفلسطينية 2024

بيانات مصرف سوريا المركزي 2024

احصاءات وزارة الزراعة السورية 2024

موجز دراسة المنظمة العربية للتنمية الزراعية- الحرب وانعدام الأمن الغذائي: واقع جديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- سورية- 2024./10/25

بيانات وزارة الزراعة والري في اليمن 2024.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الوثيقة الاستراتيجية والعملية لإعادة إعمار قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بالسودان، 2024

مخاطبات وزارة الزراعة اللبنانية اكتوبر 2024

المكتب المركزي للإحصاء، الكتاب السنوي للإحصاء، 2022.

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الأمن الغذائي في سورية خلال الأزمة، دمشق، 2016.

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الأمن الغذائي في سورية خلال الأزمة.

فاو 2017 تقييم الأضرار والخسائر والاحتياجات الزراعية في سورية

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، تقرير تقييم الأضرار- 26-2-2022.

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ملتقى تطوير القطاع الزراعي، التقرير الرئيسي حول الرؤية المستقبلية 2030 وبدائل السياسات، دمشق، 2022.

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، استراتيجية تطوير القطاع الزراعي 2022-2030.

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية، سلسلة زمنية.

هيئة التخطيط والتعاون الدولي، سورية ما بعد الحرب، 2019.

هيئة التخطيط والتعاون الدولي، تقارير صادرة حول تقييم الأمن الغذائي ونسب التضخم والأرقام القياسية لأسعار المستهلك منشورة على موقع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، تقرير أثر العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب على سورية.

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، النشرات الارشادية الزراعية، المعايير النمطية لاستخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي.

المركز الوطني للمعلومات -رئاسة الجمهورية – الجمهورية اليمنية.
https://yemennic.com/sectors/agriculture .

كتاب الإحصاء الزراعي السنوي لعام 2022، وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية.

تقرير وزارة الزراعة والري التراكمي حول الاضرار على القطاع الزراعي للفترة (205/3/26 – 2021/3/26)

مجموعة البنك الدولي. 2020 أ. اليمن: نظرة عامة.

تقرير برنامج الغذاء العالمي (WFP) لعام 2023

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مجلد الاحصاءات السمكية اعداد مختلفة

مجموعة البنك الدولي. 2022. مؤشرات التنمية العالمية. https://data.worldbank.org/indicator